الفصل الثالث

مناهج البحث

بادىء ذي بدء أقول: لقد اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، ويمكن أن يندرج ضمن ما نسميه مناهج أو ما يمكن تسميته اقترابات أو أساليب، فهناك من وضع ضوابط واسعة وهناك من تشدد في الشروط التي ينبغي توفرها في أسلوب البحث ليرقى إلى مستوى المنهج. وهؤلاء الـ لماء منهم من نظر إلى أهداف البحث ومنهم من نظر إلى المنطق الذي يتبعه المنهج وخصائصه، أو بصيغة أخرى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة. وقد ترتب على اختلاف وجهات النظر تلك، اختلاف التصنيفات، فهناك التصنيف الذي يتضمن عدداً كبيراً من المناهج بما فيها التي يطلق عليها غيره صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب أو بسبب كون بعضها جزءاً متفرعاً عن منهج رئيس. فقد صنف «أودم» Odumالمناهج كما يلي:-

١- المنهج ا لإحصائي
٢- منهج دراسة الحالة
٣- منهج المسح الاجتماعي
٤- المنهج التجريبي.
٥- المنهج التاريخي[١].

وتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم انقيادها له فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها. وتساند هذه المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة يطلق عليه التكامل المنهجي.

وإذا كان المنهج محكومًا بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة محل الدراسة.

وإلى جانب تصنيف «أودم» السابق هناك تصنيفات أخرى تتضمن بعضًا من ذلك

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢١١ - ٢٢٠.

وتسقط البعض وتضيف أُخَر، فمثلاً التصنيف الذي يرى المناهج في:

١ـ المسح الاجتماعي ٢ـ المنهج المقارن.

٣ـ المنهج التاريخي ٤ـ دراسة الحالة

٥ـ المنهج الإحصائي.

وإن كان هذا التصنيف لا يحصر المناهج في هذه الخمسة فقط[١].

وهناك من يعتبر المناهج في التشكيلة التالية:

١ـ منهج التحليل. ٢ـ المنهج الكمي ٣ـ المنهج الكيفي.

٤ـ المنهج الاستقرائي. ٥ـ المنهج الاستنباطي. ٦ـ المنهج المقارن[٢].

والمنهج كما سبق ذكره هو «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[٣].

والمنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تَجِدُ القبول لدى مجموعة من العلماء، ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علميًا بغية تطوير الرصيد المعرفي المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علميًا، وتحليل هذه البيانات طبقًا لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وتوصيل نتائج البحث وتعميماته إلى المشتغلين بحقل المعرفة إنتاجًا وفحصًا[٤].

وسأتناول المناهج التالية بالشرح: المنهج التاريخي، والمقارن، ودراسة الحالة، والمسح الاجتماعي، والتجريبي، والإحصائي.

---

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) محمد محمود ربيع، مرجع سابق ٢٣٩.

(٣) عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) مصطفى ناجي، مرجع سابق، ص ٥٧.

المبحث الأول

المنهج التاريخي

لا نتوخى في تناول هذا الموضوع سرد الوقائع التاريخية ورصها بعضها إلى البعض الآخر؛ لنُكَوِّن ركامًا من المعلومات المتناثرة التي تفتقر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات. ومقصدنا من استخدام المنهج التاريخي، هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دوراً معينًا في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو ا ختفائها في تفسير ذلك. والمثال على ذلك: ظهور الدستور في ظل ظروف معينة، أو الظاهرة الحزبية، أو المؤسسات البرلمانية، أو اختفاء نظام سياسي أو اجتماعي، فالأول؛ كاختفاء النظام السياسي الاشتراكي في العديد من الدول المسماة اشتراكية سابقًا، أما الثاني، كاختفاء الرق، أو التطورات التي تطرأ على مؤسسة من المؤسسات كالأمم المتحدة.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكَّم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه. على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن إرجاعها، (إذ الإنسان لا يستطيع أن يستحم في الشلال نفسه مرتين). فوفق هذا المنهج، فإن الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروف.

يقول «بولين يونج»: إننا في البحث الاجتماعي تتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادىء وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص

والجماعات والنظم الاجتماعية[1].

لقد تطور المنهج التاريخي من كونه سارداً للأحداث ومجمعًا للمعلومات إلى مفسر للأحداث وساعٍ إلى بناء أطر للتفسير والتحليل وهذا الذي توخاه «توينبي» و«شبنغلر» و«كولنجوود» وغيرهم. وإن كان عبد الرحمن بن خلدون كان سباقًا لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية دراسة علمية، وتفسير بروز الظاهرة أو ضعفها أو اشتدادها أو ذبولها بإرجاع ذلك إلى عوامل واكبتها، وقد اعتبر العصبية محوراً أساسًا في تفسير ظاهرة الدّولة وتعاقبها[2].

إن العلاقة بين السياسة والتاريخ ثابتة، وقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهوداً من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مع مطالع القرن العشرين، وبشكل لافت للانتباه في عقد العشرينيات منه حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر. إلاّ أن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر. فمثلاً لو أردنا دراسة الأمم المتحدة أو التنظيم الدولي الحالي ينبغي معرفة الظرف الزمني وطبيعة العلاقات الدولية السائدة في سنة ١٩٤٥ عشية ميلاد الأمم المتحدة.

كما أننا نستفيد من المنهج التاريخي في تفسير الحصار الأمريكي على كوبا، وذلك باستعادة الظرف الزمني ومكوناته التي أحدثت ذلك الحصار. وكذلك دراسة ظاهرة التعددية السياسية في الجزائر باستعادة الوضع التاريخي الذي ولدت فيه التعددية والعناصر المكونة لذلك الوضع. كذلك يمكن أن نستخدم المنهج التاريخي في استعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة، أو الظروف التي حدث فيها انفراج، أو تحالف، أو صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) حامد ربيع، علم السياسة عن طريق النصوص، (مكتبة القاهرة الحديثة، دت)، ص ١٤٣ وما بعدها.

عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلاَّ أن القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال؛ لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متميزة بفرديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقًا، وتعدد العناصر التي يمكن أن ينسب إليها سبب الحدوث وقيمة كل عنصر والعلاقات الموجودة بين العناصر سببية كانت أو وظيفية، وحالة إدراك الظاهرة وطريقة نقلها أو تسجيلها، والوضع النفسي لناقل الحادثة، وكذلك الخلفية الفكرية والثقافية والعقيدية والأيديولوجية للمفسر، والمدخل أو المداخل التي يستخدمها في تفسير الحادثة، فالماركسي يولي أهمية كبرى للعامل الاقتصادي في تفسير الأحداث، فالحرب مرجعها الصراع الطبقي داخل النظام الرأسمالي، حيث إن هناك أقلية ثرية متخمة الاكتناز يقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة، حيث هناك فيض الإنتاج وغيض الاستهلاك، والرأسماليون يرفضون إعادة توزيع الفائض من ثرواتهم على أغلبية المجتمع لتصحيح الاختلال الهيكلي. ولكن الرأسماليين يسعون بدلاً من ذلك إلى إعادة استثمار فائض رأسمالهم في مشروعات مربحة في الخارج؛ وتكون النتيجة قيام الظاهرة الإمبريالية. وأن الصراع بين القوى الرأسمالية على المستعمرات تحركه الرغبة في السيطرة على الأسواق والمواد الخام، وأن التحالفات التي كانت تعقد بين الرأسماليين كانت تضمر الرغبة في استغلال الدول الفقيرة[1].

وهناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى رغبات الزعماء وخصائصهم، كما أنَّ هناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى البواعث العقيدية ،وهناك من يستخدم المدخل الجغرافي إلى غير ذلك من المداخل التي تسعى لتفسير الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل الوصول بالمنهج التاريخي إلى مرحلة التعميم وبناء نظرية عامة لتفسير الأحداث، فإن تلك الجهود ما زالت نتائجها متواضعة جداً، وأن إمكان الوصول إلى

---

(١) جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥) ص ص ١٧٣-١٧٧.

العنصر المسبب للواقعة ليس سهل المنال، فالأسباب يمكن أن تتعدد، ولنأخذ مثالاً على ذلك: قيام شخص بإلقاء قنبلة على بنك، هذا التصرف يمكن إرجاعه إلى مجموعة أسباب لا سببًا واحدًا، فقد يكون الفقر أو البطالة وجوع الأولاد، أو بسبب الخلفية الأيديولوجية الاشتراكية التي يعتنقها ذلك الشخص. إننا نتساءل عن العامل المتحكم في تصرفات قائد أو مؤسسة في حقبة تاريخية نود استرجاعها، ما هي الأوضاع السائدة في تلك الحقبة والتي تحكمت في تصرفاته، وماذا كان مقصده من ذلك الفعل؟ فكاننا نستخدم عنصرين رئيسين في تفسير الواقعة أو التصرف في حقبة تاريخية ما، وهذان العنصران هما: الوضعية السائدة، ومقاصد الفاعل وأهدافه. فتفسير الظاهرة التاريخية يستدعي الربط بين المقصد المناسب وعناصر المحيط. لقد حاول بعض المفكرين وضع مصفوفة لا نهائية بالأسباب التي يمكن أن تكون وراء واقعة ما[1]. ولكن تظل تلك المحاولات ـ كما سبق القول ـ دون إيصال المنهج التاريخي إلى مستوى التعميم المطلق ولكن ذلك لا ينفي الوصول إلى التعميم الاحتمالي.

ويظل التاريخ عنصرًا مساعدًا للتحليل السياسي؛ لكونه يعد مصدرًا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطوق النظرية؛ فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب المعملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية. كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما طرأ عليها من تطور، أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها، كما يساعد على بناء الإطار الفكري للتحليل، كما يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها[2].

وقد حظي علم التاريخ بمكانة مرموقة لدى الحضارة الإسلامية عبر العصور، فكتابات الطبري، وابن الأثير، وابن كثير وابن خلدون، والمقري وغيرهم كثير، تزخر بها المكتبة العربية الإسلامية اليوم.

---

(1) Rex martin, Historical Explanation, (london, Ithaca: cornell university press, 1977), pp. 66-84.

(٢) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ص ٢٠١-٢١٢.

يقول ابن الأثير في شأن التاريخ الذي يتحدث عن أخبار الماضين وحوادث المتقدمين: «فإذا طالعها فكأنه عاصرهم وإذا علمها فكأنه حاضرهم»[1].

ويقول ابن خلدون عن التاريخ: «في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها، دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع، وأسبابها عميق.. [والتاريخ عنده أيضًا] يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم»[2].

والمنهج التاريخي يتضمن خطوتين أو عمليتين: أولاهما: ـ جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات، وثانيتهما ـ الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة من الزمن (أي تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها) وهذه الخطوة الثانية تطرقنا إليها وبقي لنا التطرق للخطوة السابقة التي على أساسها ينبني العمل التفسيري.

فالتأليف التاريخي يبدأ «برغبة لدى الباحث في اختيار موضوع معين، ثم يبدأ في البحث عن المصادر المتعلقة، بموضوعه، ثم تتلو عملية جمع المصادر عملية النقد والتمحيص لها، وهي أشبه شيء بعمل القاضي الذي يأتي بالشهود والرواة، فيستنطقهم، ويدقق في شهاداتهم، ويحقق في إفادتهم، ثم يستند إلى نتيجة عمله وتحقيقه في الحكم على العصر الذي يدرسه»[3].

والعلمية الأولى تضم العناصر التالية: جمع الوثائق، ونقدها الخارجي والداخلي، واستعادة الوثائق وعملية التصنيف والتحليل ثم التفسير والصياغة النهائية، وهاتان الخطوتان الأخيرتان تندرجان في العملية الثانية.

---

(١) عبد المنعم الدسوقي الجميعي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، ١٩٩٢)، ص ص ١٦-١٧.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٥.

١ـ جمع الوثائق (التقميس)[١].

بعدما يحدد الباحث مشكلته، ويضع فروضه التي تستدعي الاختبار، يلجأ إلى التاريخ يستنطقه بشأن الحادثة التي احتضنها في حقبة من الزمن. وحيث إنّ الواقعة التاريخية فردية لا تتكرر، فإن الباحث يتجه إلى الشهود الذين شاهدوا الحادثة، أو إلى الذين سجلوها نقلاً عن من شاهدها. وتزداد أهمية المصادر التي تعاصر الحدث لذلك تسمى بالمصادر الأولية. وهناك مصادر أخرى لا تعاصر الحدث، حيث تفتقر إلى الرابطة بينها وبين الحدث لذلك يطلق عليها المصادر الثانيوة، وكلا المصدرين يؤديان وظائف كبيرة للباحث إذ بدونهما يغدو البحث عبارة عن أساطير وتخيلات تفتقر إلى صفة العلمية.

ويجمع الباحث بياناته من مصادر شتّى منها: السجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، وسجلات الحالات المدنية، والتجارية، والأرشيف، والتقارير السنوية، وسجلات النوادي والجمعيات، والتقارير الرسمية، ومحاضر الجلسات، وسجلات الصادرات والواردات، والعقود الفردية، وكذلك التقارير الصحفية على الرغم من إمكانية تزييفها للحقائق، وسجل الأحداث الملحق بالمجلات أو الدوريات وكذلك المكتبات والمتاحف، والمستندات السياسة والعسكرية، والإحصاءات والحسابات والمدونات والحوليات، مثل حوليات شمال أفريقيا وسجلات المعاهدات والاتفاقات مثل سجلات المعاهدات الدولية، بالإضافة إلى الشهادات الشفوية لمن عاصر الحدث وشاهده أو اشترك في صناعة حدث، وكذلك تلعب الرسائل الشخصية والمفكرات دوراً مهمًا في تزويد الباحث بالبيانات سواء تعلق الأمر بدراسة شخصية أو استرداد حادثة أو خصائص حقبة زمنية معينة، كما يمكن الاستعانة بالمذكرات الشخصية والتراجم لبعض الشخصيات وأدوارهم، ذلك أننا نستطيع الإفادة من تلك التراجم والمذكرات في رصد التطورات الفكرية وما صاحبها من تأثيرات في الحياة الاجتماعية والسياسية. إننا نستطيع التعرف على صناع الدساتير، والثورات، والأنظمة

---

(١) التقميش يعني الجمع، يقول المحدث يحيى بن معين: «إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش» المرجع، عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢)، ص ٢٥.

السياسية والحزبية، والتطورات الاقتصادية، والأبنية الاجتماعية، من خلال تلك التراجم التي تتضمن أفكار أولئك الذين أبدعوا تلك الأفكار التي تجسدت لاحقًا في تلك الدساتير والثورات والأنظمة والأبنية المختلفة.

ويفيد الباحث من الإنتاج الأدبي المتمثل في القصة والكتابات المسرحية والأشعار[1]. وكذلك الآثار المادية، و والنقوش والحفريات وغيرها من الآثار المادية التي تدل على حياة من سبق ممن سكن تلك المنطقة ومستوى حضارتهم. كما يفيد الباحث من منشورات المنظمات الدولية والمراكز الوطنية والدولية المتخصصة في المحفوظات المختلفة، والموسوعات الدولية.

وبعد عملية الجمع المذكورة ـ والتي تُعْنَى بموضوع معين سواء كان حدثًا تاريخيًا أو وثيقة دبلوماسية، أو إعلان حرب أو اتفاق سلام أو قرار إصدار دستور أو إلغائه ـ تأتي مرحلة نقد تلك الوثائق ونخلها ليتضح السليم من السقيم، والصحيح من المغشوش، وهذه الخطوة تحتاج إلى اطلاع واسع ومعرفة دقيقة وذكاء حاد، ومهارة فائقة.

٢ـ النقد:

لقد كان فضل السبق في نقد الرواية والرواة، إلى علماء الحديث المسلمين الذين عُنوا بالسنة النبوية الشريفة، وعملوا على صونها من الزائف والدخيل؛ لذلك وضعوا شروطًا لقبول الحديث تتعلق بالمتن والسند[2] معًا، وصنفوا تصانيف عديدة في علم الجرح والتعديل، والرجال: الثقات، والضعفاء، والمتروكين والوضاعين، ووضعوا القواعد والضوابط التي على هديها يصنف الخبر، وقد برز في هذا الشأن الكثير من أئمة الحديث منهم؛ الإمام مالك، والبخاري وأبو الفرج بن الجوزي والذهبي وابن حجر العسقلاني وابن الصلاح وابن

---

(١) أحمد بدر، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨- ٢٤٣.

(٢) المقصود بالمتن (هو ألفاظ الحديث التي يتقوَّم بها المعاني .. والسند إخبار عن طريق المتن من قولهم فلان «سند» أي معتمد فسمي سندًا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه، والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله. قال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فعلى هذا السند والإسناد يتقاربان) انظر: الإمام عبد الحي اللكنوي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، تحقيق، تقي الدين الندوي، (دبي: دار القلم، ١٩٩٥) ص ص ٣١-٣٧.

عدي وغيرهم ممن عُنُوا بتدوين السنة المطهرة[1].

وقد انتقل هذا المنهج في التحقيق إلى تدوين التاريخ عند العلماء المسلمين، وكذلك استخدم علماء العربية والآداب والشعر منهج التحقيق الذي أرسى قواعده علماء الحديث.

والنقد الوثائقي الذي يأتي بعد تجميع المادة اللازمة للبحث واستبعاد مالا يحتاج إليه، حيث يقوم الباحث بتحليل نصوص الوثائق والمصادر المتعلقة ببحثه، ويتثبت من صحتها ودقة روايتها وانتماءات كتابها ومستوياتهم العلمية ومراتبهم الإدارية ودرجة معايشتهم للأحداث أو عدمها. وهذا النقد ينقسم إلى قسمين: نقد ينصب على الشق الخارجي للوثيقة ونقد باطني ينصب على مضمون الوثيقة:

أ- النقد الخارجي:

لا يكتفي الباحث بجمع الوثائق، ولكن ينبغي له أن يتأكد من صحة تلك الوثائق التي جمعها، إذ الوثائق ليست هي الوقائع والأحداث عينها، ولكنها أوصاف وتقريرات وصور منقولة عن تلك الأحداث قد تتعرض للزيادة أو النقصان حال تسجيلها أو روايتها، وهذا ما يستدعي الباحث للتثبت من كل ما وصل إليه من وثائق وبيانات بشأن الواقعة محل الدراسة التي يراد استردادها، ودون هذا العمل مصاعب، ولابد من تضافر مجموعة من المناهج الاستقرائية والاستدلالية، والمقارنة، والقياس. فالمنهج التاريخي يبدأ بفرض مشكلته والمتعلقة بواقعة من الوقائع في حقبة من الزمن، ويفترض فروضه ويجمع بياناته ويتثبت من تلك البيانات من خلال النقد الباطن والنقد الخارجي. والنقد الخارجي ينقسم بدوره إلى :نقد الاستعادة أو ما يطلق عليه نقد التصحيح، ونقد المصدر:

١- نقد الاستعادة: ويركز على التحقق من صحة الوثائق التي بحوزتنا بشأن واقعة من الوقائع، ذلك أنه يوجه أسئلته إلى الوثيقة هل هي صحيحة؟ بمعنى آخر هل أن هذه الوثيقة التي بين يديه هي الوثيقة الحقيقة التي كتبها صاحبها من غير زيادة أو نقصان. إذ كثيراً ما

---

(١) يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (مصر: مكتبة وهبة، ١٩٩٢)، ص ص ٨٨-٨٩.

يدخل الحشو أو الإكمال أو التحريف في بعض أجزاء النص أو يزيف النص كله. فنقد الاستعادة ينصب على صحة الأصل وتثبيت نصه. ولابد للباحث من معرفة اللغة التي كتب بها النص، ومعرفة الخطوط المختلفة والورق المستخدم والحبر والقلم والخاتم والأسلوب المتبع في الكتابة، ومقارنة النص بنصوص أخرى إن وجدت للتوصل إلى النص الأصلي الذي يراد اعتماده ونشره بعد ذلك. ولا يمكن أن نُؤْثر نصًا على آخر إلا إذا توفرت لنا شروط الإيثار، المتمثلة في ثقتنا بناسخه ونصه مقارنة بغيره. فنقد الاستعادة يستهدف إخراج النص كما هو في أصله دون إضافة شيء إليه، وبعد تنقيته من القراءات الفاسدة والتصحيفات التي لحقت النص عبر التسجيل أو التسجيلات المختلفة، وإزالة كل القراءات التي يفترض فيها أنها دخيلة أو معدلة.

٢ـ نقد المصدر: ويقصد بهذا العنصر معرفة الجهة التي ينسب إليها النص، أي: معرفة مصدر الوثيقة؟ من ألفها؟ ما هو تاريخها؟ هل المؤلف حقًا هو ذلك الذي تدعي الوثيقة أنه مؤلفها أو هو شخص آخر؟ وهذه الخطوة تختصر في العبارة التالية: هل الوثيقة صحيحة أو مزورة؟ وما مدى الدس والتحريف الذي لحقها هل هي من وضع مؤلف واحد أو من تأليف عدد أكثر من ذلك؟ وما هو نصيب كل واحد منهم؟

لذلك يتوجب على المؤرخ التحقق من صحة النسبة ومعرفة الشخصيات التي تولت التأليف ومعرفة توجهاتهم ومراتبهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم بالجهات المختلفة، ومعرفة مستوياتهم العلمية، ومدى معاصرتهم أو عدم معاصرتهم للوقائع التي يروونها، ومعرفة زمن الكتابة ومكانها. وكثيراً ما يهتدي المؤرخون إلى معرفة المؤلف؛ بدراسة الأصل التاريخي بمعرفة الخط والحبر والورق [1] واللغة والأسلوب والمصطلحات والروح السائدة، وتسلسل الأخبار أو من خلال الاطلاع على بعض كتب معاصريه أو مقارنة نصه هذا بنصوص معروفة النسب إليه. ومعرفة المؤلف قد تفيدنا في معرفة مكانته ومستواه وأفكاره وتأثيراتها في الساحة الاجتماعية والسياسة والثقافية والعمرانية. وإذا كان المؤلف معروفًا ينبغي بحث

---

(١) وتطور اختبار الوثائق والحبر ومن خلال التحليل الكيميائي للحبر والورق واستخدام العدسات المكبرة والأشعة، انظر: أحمد بدر، مرجع سباق، ص ٢٤٦.

شخصيته ومدى صدقها والثقة بها، وعدالته في الرواية وأمانته[1]. واستقامته في أحكامه على القريب والبعيد والصديق والخصم، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾﴾ [2].

إن التدقيق في معرفة المؤلف يجنبنا انتحال المنتحلين ، وإدراك تزييفهم إذ كثيراً ما ينسب كتاب إلى مؤلف بهتاناً، أو ينتحل شخص اسم كتاب لا يملك فيه غير الانتحال الكاذب، لذلك يركز المختصون على معرفة الخط ونمط الأسلوب وإمكان حدوث الواقعة في الزمان والمكان اللذين ادعاهما المؤلف، ومعرفة مكان التدوين وزمانه هل كان معاينة ومعاصرة أو مجرد نقل ورواية عن الغير، كذلك، فإن معرفة العقيدة التي يدين بها المؤلف أو المذهب الذي يعتنقه يساعدنا على كشف المنحول عليه وذلك بوجود التعارضات بين الوثيقة المنحولة عليه، والقيم التي يعتنقها. وقد يتساءل المرء عن السر خلف الكذب أو نسبة كتاب إلى شخص برىء منه، وتتعدد الأجوبة، فقد يكون السبب تبرير فكرة وانتشارها أو الإساءة إلى شخص باتهامه باعتناق فكرة مرفوضة عقدياً أو مذهبياً، وأحياناً أخرى قد يكون السبب الخوف من أصحاب السطوة، فيلجأ الكاتب إلى التستر على اسمه ونشر الكتاب باسم شخص ميت، وأحياناً قد يكون المال وراء انتحال شخص لمؤلفات غيره أو بغية الشهرة.

وبعد جمع الوثائق الصحيحة ومعرفة أصولها ومصادرها تأتي خطوة عملية أخرى وهي خطوة النقد الداخلي أو الباطني.

ب ـ النقد الداخلي (الباطني):

وينصب هذا النقد على المضمون الذي تحتويه الوثيقة، وبيان ما قصده صاحب الوثيقة من هذه الوثيقة، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أم كان ناقلاً عن غيره، وينبغي معرفة ما إذا كان في إمكانه حقاً أن يروي الحادث كما شاهده دون تزييف إرادي أو

---

(١) نور الدين حاطوم، وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: المطبعة العصرية، ١٩٦٤)، ص ص ٤٥٥-٤٥٧. وانظر، عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ص ١٨٨-١٩٥.

(٢) سورة هود، الآية (١١٢).

انخداع لا إرادي. فالنقد الداخلي يهتم بالمضمون والمعلومات التي تحتويها الوثيقة ومعانيها ودقتها وبالثقة العامة في المعلومات الموجودة فيها أو عدم الثقة فيها. وبعد التأكد من أصالة الوثيقة يولي الباحث أهمية للمعلومات التي يمكن أن تمدنا بها والفائدة المرجودة منها لموضوع بحثنا. إن معرفة اللغة المكتوبة بها والعصر الذي كتبت فيه يفيدان كثيراً في إدراك المعنى الذي قصده صاحب النّص، وأكثر من ذلك يجب أن لا يتوقف إدراك الباحث بمعرفة المعنى المقصود، ولكن عليه أن يحذر تحيز الكاتب ورؤيته الأشياء والمعاني التي يضفيها عليها وهويصفها ويسجلها وينقلها إلى غيره، فالتزييف قد يطال الوثيقة بإرادة مقصودة مبيتة تضمر خلفها الأغراض السياسية والمصالح والأهواء أو بطريقة غير إرادية، حيث يعود النقص إلى عدم قدرة المسجل على إدراك كل جوانب الموضوع لأسباب حالت دون ذلك.

ويصنف الباحثون النقد الداخلي إلى قسمين:

١ـ النقد الداخلي الإيجابي: وينصب على تفسير النص وتوضيح معناه الظاهري وإدراك معناه الحقيقي بمعرفة مقاصد المؤلف فيما كتب وهذا يتم خلال معرفة اللغة المستخدمة وأساليب الكاتب، وتفيد الدراسات المقارنة بين كتاباته المختلفة.

٢ـ النقد الداخلي السلبي للنزاهة والدقة: يذهب المؤرخون إلى أن الأصل في التأريخ الاتهام لا براءة الذمة، لذلك رأوا ضرورة النقد الداخلي السلبي لتحقيق صحة الوقائع واستبعاد الزائف المغشوش منها وهذا النقد ينصب على ناحيتين:

الناحية الأولى: وتسمى نقد النزاهة أو الصدق وتُعْنَى بمدى صدق واضع الأصل وعدالته أي: هل أن المؤلف شاهد الواقعة وهل كان صادقًا في ما نقل وعادلاً؟، ومعرفة ذلك يتوقف على معلوماتنا عن المؤلف وأخلاقه ومقاصده، وهل يتميز المؤلف بالأمانة في ما ينقله ويرويه؟ وهل يتحرى الحق في إخباره دون أغراض يضمرها؟، سواء كانت تلك الأغراض متعلقة بأموال أو مكاسب مادية يتطلع إليها أو أغراض سياسية وأيديولوجية يريد التمكين لها، فيدفعه كل ذلك إلى تزييف الحقائق بالزيادة والنقصان والتزييف. لذلك ينبغي للباحث أن يأخذ بفكرة الشك ليصل إلى الصدق. فلا يكفي معايشة الرّاوية للحدث لنثق فيه، بل لابد من تحليل الوثيقة وتفكيكها إلى أجزاء ونقد كل جزء ومدى صحته ودلالته على الوقائع الحقيقية، ثم معرفة الرواية هل كان صاحبها مشاهداً مباشراً أو ناقلاً عن من

شاهد. ولابد من الإحاطة بالظروف التي وضعت فيها الوثيقة والظروف التي أحاطت بالمؤلف سواء تلك الظروف المتعلقة به بشكل خاص، أو الظروف الخارجة عنه.

أما الناحية الثانية: وتسمى نقد الضبط أو الدقة: وتستهدف استجلاء الأسباب التي توقع واضع الأصل في الخطإ، ويختصرها المتخصصون في قولهم هل كان المؤلف دقيقًا في روايته وهل كان بصيراً بما ينقل[1] مدركًا لما سيجل؟ ويمكن أن نعبر عن هذه الفكرة بصيغة أخرى هل كان المؤلف ممتنعًا من أن يكون ضحية للخداع أو سوء الفهم والإدراك للوقائع؟ وهل إدراكه ذاك للوقائع لم يكن متأثرًا بوجود معانٍ سابقة في ذهنه حالت بينه وبين الإدراك السليم لمختلف جوانب الواقعة، أو بسبب ظروف أخرى لا إرادية قللت من قدرته على الإحاطة بالواقعة؟ فالكثير من الوقائع قد يتم إخفاؤها. وتلعب الأهداف الظاهرة العلنية دوراً كبيراً لدى الساسة والاستراتيجيين، إذ غالبًا ما يخفون حقائق وهي التي يعملون في حقيقة أمورهم على إنجازها، ولكنهم يتدثرون بأهداف مظهرية يوهمون بها خصومهم، فالمؤلف قد يقع فريسة لمثل هذه المناورات التي تمتلىء بها نشاطات الساسة والمتحزبين فيسجل السطحي من الأمور وكان الأجدر به أن يفحص التصريحات العلنية ويقارنها بالتصرفات العلنية ليصل إلى الأهداف الحقيقية فالنية الحسنة والنزاهة لا تكفيان وحدهما، ولكن ينغي لهما أن تتعضدا بالدقة والضبط والقدرة على الربط بين المتغيرات، واستقراء الأحداث درءًا للتزييف المغرض الذي يقلب الحقائق. وبعدما يكون الباحث قد أنجز الخطوات السابقة المتمثلة في: تحديد المشكلة، وفرض الفروض، وجمع البيانات والوثائق المتعلقة بتلك المشكلة التي اختار دراستها، ونقد تلك الوثائق نقداً خارجيًا وداخليًا، ثم يأتي دور تصنيف الوثائق وتبويبها بناء على الخصائص البارزة التي تجمع كل مجموعة، أي تصنف إلى طوائف تضم كل طائفة صنفًا يجمعه التجانس في أبرز الخصائص. فالحقائق التاريخية يمكن أن تصنف على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية، ونفسية، واجتماعية. وهناك تصنيف آخر متعدد يقسم الحقائق التاريخية إلى: تصنيف على أساس الزمان الذي كتبت فيه الوثيقة، وتصنيف على أساس المكان، وتصنيف على أساس المضمون أي مضمون الوثائق، وتصنيف على

---

(١) نور الدين حاطوم وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٤٥٨-٤٦٢. وعبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ص ١٩٠-٢١٣.

أساس صور الوثائق وأشكالها[1].

ويمكن الباحث أن يصنف الوقائع الماضية ويرتبها على النمط المناظر لتصنيف الوقائع الحاضرة، فيؤلف منها مجموعات وطوائف بسبب التشابه بينها، ويضع في كل صنف ما يناسبه من الحقائق تبعًا لظروفها الظاهرة وخصائصها. ويمكن أن يتبع التصنيف الأطوار التاريخية والمراحل المتعاقبة، ثم يقسم كل طور أو مرحلة إلى التاريخ السياسي، والتاريخ الاقتصادي. ثم تعرض الحوادث في كل باب من هذه الأبواب بحسب تسلسلها الزمني، أو الجغرافي، أو المنطقي[2]. والحقيقة، تتعدد التصنيفات بحسب المشكلة المطروحة ووجهة نظر الباحث والبيانات المتاحة ونوعها.

ولا يكتفي الباحث بجمع البيانات وتصنيفها، ولكنه يسعى جاهداً لتعليل الوقائع والأحداث، من خلال تفسيرها بالربط بينها وبين الأوضاع السائدة في تلك الحقبة. فالباحث السياسي الدارس لظهور مؤسسة في حقبة تاريخية لا يكتفي بجمع البيانات عنها فحسب ولكنه يربط بين ظهور تلك المؤسسة والمستوى الاجتماعي والحضاري السائد أو الفكر المنتشر، أو الشخصيات المتحكمة، فقد يكون السبب الرئيس هوتسلم شخصية مبدعة الحكم أو معتنقة لأفكار بعض المفكرين الدّاعين إلى فكرة المؤسسة. فالبحث عن إيجاد العلاقات بين الوقائع والأفكار الصاعدة، أو الأبنية الاجتماعية والاقتصادية المواكبة، والتفاعلات المختلفة لكل ذلك، هي التي تميز الباحث الاجتماعي أو السياسي عن غيره من السُّرَّاد للأحداث.

إن الباحث السياسي بشأن ظاهرة معينة ينبغي له أن يفترض فروضًا بشأن بروز تلك الظاهرة، أو بشأن التطورات التي لحقتها، أو اختفائها، أو تعديلها، أو قوتها، أو ضعفها. فهو يفترض وجود أسباب وخلفيات واكبت تلك الحقبة الزمنية التي أحدثت أثرها في نمط تلك الظاهرة، ومن ثم يستجمع قواه العقلية للإحاطة بالملابسات التي اكتنفت تلك الظاهرة، ويبحث عن الأدلة والبراهين من خلال الاستقراء، والقياس والمقارنة بين النظائر، عساه يصل

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

- عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

إلى دليل يحظى بالمقبولية والكفاية يزيح اللَّبْسَ والغموض عن مشكلته ويعضد به فروضه، ويعمل بعد ذلك على تعميمه على الظواهر المشابهة إذا كان ذلك ميسوراً. ويستحسن للباحث السياسي الاستعانة بمختلف العلوم لتفسير ظواهره التاريخية، فيمكنه الاستفادة من علم الاجتماع ومن نظرياته ونماذجه ومداخله التي تفسر الظواهر الاجتماعية ويمكن تطبيقها على الوقائع التاريخية الجزئية.

وعلى الباحث أن يضع واقعته التي يدرسها في إطار عام يساعده على تفسيرها وتحليلها بشكل علمي [1] فيتمكن بذلك من صياغة فروضه واختيار البيانات الملائمة واستخدام المداخل النظرية المساعدة على التفسير. وبذا نكون أمام منهج تاريخي يتضمن خطوات شأنه شأن المناهج الاجتماعية الأخرى. فالمنهج التاريخي يتضمن الخطوات التالية: -

يحدد المشكلة، ويضع الفروض، ويجمع البيانات ويحللها ويدققها، ويختبر فروضه حتى يثبت اتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأدلة، ثم يسعى أخيراً إلى محاولة التعميم على الرغم من أن تعميماته تظل ذات صبغة احتمالية وهذه الخاصية (عدم التحكم في المتغيرات وصفة التعميمات الاحتمالية) لا ينفرد بها المنهج التاريخي وحده ولكنها تسري على كل العلوم الاجتماعية[2] وإن اختلفت في درجاتها.

وبعد أن يكمل الباحث الخطوات السابقة ينتقل إلى الخطوة الأخيرة، والتي تتعلق بكتابة التقرير وعرض النتائج التي استخلصها من دراسته عرضًا متناسقًا واضحًا.

***

(١) يزعم كثير من الباحثين أنهم يستخدمون المنهج التاريخي في بحوثهم، وهم في حقيقة الأمر يصنفون بحوثهم تصنيفًا زمنيًا فحسب، وهذه خطوة إجرائية في المنهج التاريخي، وأما الخطوات الأخرى الأساسية وعلى رأسها التفسير فتنعدم من بحوثهم تمامًا.

(٢) أحمد بدر، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

المبحث الثاني:

المنهج المقارن

استخدم الإنسان المقارنة منذ القديم، وهو يستهدف إيضاح شيء لسائل ساله، أو ليعبر بالمقارنة عن الحجم، أو السعة، أو الارتفاع أو الانخفاض، أو الطول، أو القصر. فكثير من المعارف يكتسبها الإنسان من المقارنة، فلا غرو أن نجد جميع العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، علم الاقتصاد، الأنثربولوجيا، علم السياسة) تستخدم المنهج المقارن، بل أكثر من ذلك فقد سيطر المنهج المقارن والتاريخي لقرون من الزمن ولم ينحسر دورهما إلاّ مع عشرينيات هذا القرن، ولئن انحسر المنهج المقارن التقليدي، فإن المنهج المقارن الحديث والمعاصر مازال يعد من أهمّ المناهج التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وعلم السياسة خصوصًا، حيث سار شأوًا بعيدًا في استخدام المنهج المقارن، ولم يكتف به منهجًا، بل اختاره اسمًا لأحد حقوله ومجالاته، وهو حقل السياسة المقارنة بخلاف الفروع الأخرى (علم الاجتماع، مثلا، اتخذ المقارنة منهجًا فحسب ولم يتسمّ بها).

وتقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها. وبعد هذه المقدمة فما المقصود بالمقارنة؟ وما هي مبرراتها؟ وأهدافها؟ وأين تجرى المقارنة؟ وكيف تجرى؟ وما هي الشروط التي تفترضها؟ وما هي مصاعبها؟.

١ـ: تعريف المقارنة ومبرراتها:

يعرف «ستيوارت ميل» المقارنة هي« دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر»[1]. فالمقارنة في أوسع معانيها تعني؛ ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإنّ المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه. فالمقارنة الأصل فيها «هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٦٨.

دلالتها، فإنه ليس من المتصور بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساسًا للمقارنة»[1]. فعلى سبيل المثال يمكن المقارنة بين النظام السياسي الجزائري والنظام السياسي المصري في عملية صنع القرارات، أو العملية الانتخابية، أو إدارة الأزمات المختلفة. والمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات أمبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المهنج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى بمعنى؛ يثبت ويحيِّد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى[2]. فالمقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف، ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي: السعي لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وكل هذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة، أو على الأقل التوصل إلى صياغة نظريات متوسطة من شأنها أن تفسر بعض الظواهر التي تتقاسم إقليمًا معينًا مثل، تفسير الانتخابات في المنطقة الغربية من أوربا، أو أثر الثقافة الإسلامية في المشاركة السياسية في المنطقة العربية.

فالباحث وهو يقارن الظواهر، يبحث عن العناصر المسئولة عن التشابه أو الاختلاف، فيلجأ إلى افتراض الفروض والتي تستدعي الاختبار، وإذا ما دعمت تلك الفروض بالإثبات، وحصلت على القبول في صورة مشاهدات منتظمة في المستقبل المحتمل تحولت إلى نظريات، فالمنهج المقارن يبدي لنا بوضوح الأنماط المنتظمة في سلوك كل من الأفراد والجماعات. وقد حظي المنهج المقارن بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، وهذا ماحدا «دوغان» و«بيلاسي» إلى القول: لا توجد دراسة للسياسة هي ليست مقارنة[3].

---

(١) طه بدوي، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٢) محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ١١٦.

(3) Peter Calvert, An Introduction to Comparative Politics, (New york: Harvester wheatcheaf, 1993),P. 9.

ويستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي: في الملاحظة، وفرض الفروض والتحقق منها.

كما يحوز المنهج المقارن موقعًا له في كل مستويات البحث العلمي، سواء تعلق الأمر بالوصف (الذي خلاله يمكن ملاحظة التشابهات الظاهرية أو تحليل عناصر البناء، مثل وصف عناصر النظام الرئاسي الأمريكي وعناصر النظام الفرنسي)، كما يستخدم في مستوى التصنيف من أجل صياغة نماذج تصنيفية، ويستخدم المنهج المقارن كذلك على مستوى التفسير، حيث يقوم بافتراض علاقة سببية بين العناصر المشاهدة أو الغائبة، على الرغم من أن قدرة المنهج المقارن على تفسير الظواهر تظل محدودة[1]. وأمَّا مبرر المقارنة فمرجعه في الإجمال إلى المشترك الإنساني وخصائص الفطرة. ذلك أننا في إشارتنا السابقة إلى المقارنة على أنَّها تنصبّ على أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة السياسية، وهذه المقولة تفترض أن هناك مستوى من الوحدة والعموم في الظاهرة الإنسانية تترتب عليه بعد ذلك التشابهات والاختلافات، فالمجتمعات البشرية ـ على تعددها وتنوعها يتوحد جوهرها وتختلف مظاهرها، وأشكال تجسد هذا الجوهر، فتتعدد الأشكال، وتتنوع الثقافات والعقائد والنظم والمعايير وأنماط السلوك. ولكن إذا ارتفعنا بالاجتماع الإنساني بصفة عامة والظاهرة السياسية فيه بصفة خاصة إلى مستوى معين من التجريد، توصلنا إلى مجموعة من الحقائق تعطينا مبررًا لإجراء المقارنة والخروج بنتائج عامة ومعبرة عن الواقع. وهذا المشترك الإنساني يحدده مصدر الوجود الواحد وطبيعة التكوين الواحدة، والقوانين أو السنن الاجتماعية المشتركة.

وإذا كانت أنماط الحياة المختلفة تتكون من عنصرين أساسين هما: العنصر الطبيعي الفطري الذي لا يتغير من مكان إلى آخر، والعنصر الاتفاقي أي العرف والعادة وهو ما يتغير من مكان إلى آخر، فإن المقارنة تجد مبررها في إدراك العناصر التي تكون خلف النمط الاتفاقي ومضامينها وخصائصها. فلكل جماعة بشرية ثقافتها وقيمها التي تصبغ تصرفاتها ونظراتها إلى الأشياء المختلفة، ولا يمكن تقويم سلوك مجتمع معين إلاَّ من خلال ثقافته ومعاييره، وهذا ما يستدعي الباحثين إلى دراسة المجتمعات الأخرى وإجراء عمليات المقارنة.

---

(1) Grawitz, op. cit., p. 364.

وبدون ذلك تظل المقارنة عبارة عن إسقاط القيم الذاتية على الآخر وإعادة إنتاج الذات المركزية، وتشويه صورة الآخر واختزالها. كذلك، فإن هناك سننًا وقوانين وانتظامات عامة تسري على البشرية جميعها قابلة للفهم والتحديد، والافتراض العلمي يستهدف الوصول إلى تلك الانتظامات الثابتة، ووصفها، واستخدامها في الشرح والتفسير والتنبؤ ، فعلى سبيل المثال، فقد لاحظ «تيغر» Tiger أن الذكور ينزعون إلى السيطرة سياسيًا في جميع الثقافات البشرية، وخلص «ديردن» Dearden إلى أن هناك فجوة بين الجنسين، كما توصل غيرهما إلى أنَّ الهيراركية السياسية والصراع السياسي والانتماء إلى الجماعة والسلوك التنظيمي جميعها أمور بشرية عامة. وينضاف إلى ما سبق أن خَاصِّيَتَيْ التنظيم الاجتماعي والسياسي تلازمان المجتمعات البشرية في تطوراتها، فلا تنتظم المجتمعات البشرية، إلاَّ بوجود حاكم ومحكوم، ومن ثم فإن المقارنة تنصب على الأشكال التي تنتظم الحكم وأبنيته، أو على الوظائف والعمليات التي تُودَّى في هذه الأبنية، أو على العلاقة بين الوظائف والأبنية، وعلى الطرق التي تتخذ بها القرارات، وأشكال الشرعية ومصادرها وما يترتب على ذلك من استقرار أو عدمه. وهكذا يمكن القول مرة أخرى: إن المقارنة تجد مبرراتها في المشترك الإنساني وما يتضمنه من تشابه في الفطرة واختلاف في العادات والقيم والسلوك والثقافات والمعايير[1].

٢ـ تطور الدراسة المقارنة:

على الرغم من أهمية المنهج المقارن في جميع العلوم الاجتماعية، إلاَّ أنني سأقتصر على تناول هذا المنهج وتطبيقاته وما لحقه من تطورات وما يعترضه من مشاكل في حقل علم السياسة.

لقد واكبت المقارنة التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد قارن أرسطو بين دساتير الدول (المدن اليونانية المختلفة). وكذلك فعل «نقوللو ماكيا فللي» في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم «طوماس هوبز» و«مونتسيكو» المقارنة، كما اعتمد ماركس المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وانجلترا. وقد أجاد كل من «دي توكفيل» و«جيمس برايس» في دراستهما

---

(١) نصرن عارف، مرجع سابق، ص ص ٨٠ـ٨٣.

للولايات المتحدة الأميريكة؛ لانهما أغنيا فهمهما لامريكا باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوربية[1].

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صوراً للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين. فعلى سبيل المثال: قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذاً من مفهوم الهلاك والدمار إطاراً للمقارنة، مرجعًا سبب ذلك إلى الظلم (حيث إن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع)، قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ ﴾[2].

هذه مقارنة للتطورات التي تطرأ على ظاهرة عبر الزمن. وهناك مقارنة أخرى لمجموعة ظواهر اشتركت في إحدى السمات الملاحظة، قال الله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴿٥٩﴾ ﴾،[3] وسور القرآن الكريم مليئة بالمقارنة المتعددة. ولئن ميزت السياسة المقارنة العهود التاريخية المختلفة للبشرية، فإن الدراسة الاكاديمية لها حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي برزت مع مطالع هذا القرن وشهدت تطورات معتبرة في العشرينيات منه. غير أن تلك الدراسات ظلت مقتصرة على أوروبا الغربية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى حد ما. والذي ميز الدراسة المقارنة هو هيمنة المدخل القانوني الذي يركز على الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية، والاهتمام بالدستور، وطرق انتقال السلطة، وكان موضوع السياسة المقارنة يتمحور

(1) Howard J. Wiarda (ed.), New directions comparative politics, revised Edition, (Boulder: westview press, 1991), pp. 12-13.

(٢) سورة الأعراف، الآيات (١٦٣-١٦٥).

(٣) سورة الكهف، الآية (٥٩).

حول الحكومة، لذلك، فإن العنوان الذي كانت السياسة المقارنة تنضوي تحته وتتسمّى به هو الحكومات المقارنة. إلاّ أن اللافت للانتباه هو أن حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية كان سباقًا في استخدام المناهج الحديثة، وكان متأثرًا بالمدرسة السلوكية قبل غيره من الدراسة المقارنة في أوربا.

والملاحظة الثانية أن التأثر الذي لحق علم السياسة بانتقاله من التركيز على مفهوم الدولة إلى مفاهيم القوة والقدرة والسلطة والنفوذ أي: انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي كان له الأثر ذاته في حقل السياسة المقارنة لينتقل تركيزها من الدولة إلى البنية والعملية داخل الدولة وعبر الدول. فلم تعد الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخليًا ودوليًا، ولكن دخل المسرح السياسي فاعلون جدد (التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل الدولة الواحدة أو عبر الدول).

لقد ازداد الاهتمام بالسياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، والسعي لنشر النموذج الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات حديثة الاستقلال كل ذلك دفع المتخصصين في الحقل - خصوصًا في حقبة الخمسينيات - إلى المزيد من الاهتمام بتوسيع دائرته، واشتد عود االسياسة المقارنة في حقبة الستينيات. لقد أراد خبراء الدراسات المقارنة للدول الحديثة الاستقلال أن تنتهج النهج الليبرالي الغربي في التنمية السياسية، فكانت كتابات «جابريال ألموند» و«كولمان» و«روستو» وغيرهم. ولم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية ولكنها أصبحت تشمل كل الدول[1].

٣- خطوات المنهجية المقارنة ومصاعبها:

في البداية تجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن،

---

(1) Wiarda, op. cit., pp. 12-14.

وانظر كذلك: نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧٢.

-Louis J. Contori and Andrew H. Ziegler, jr. (eds.), Comparative Politics, in the post - Behavioral Era, (Boulder: Lynne rienner publishers, 1988), p. 74.

فالسياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى الوحدات المشار إليها بالعبارات من مثل «النسق السياسي»، و«الدولة» و«الدولة ـ الأمة». أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية والمجتمعات[1]. فالمقصود بالمنهج هنا هو مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها. وتتضمن خطوات المنهج المقارن: (تحديد المشكلة، واختيار وحدات التحليل، صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية (إن أمكن)، جمع البيانات، والشرح والتفسير).

أ ـ تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ينبغي للباحث أن يصوغ مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، إذا أريد لمجهوداته أن تكلل بالنجاح، ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر الخطوات وأصعبها. فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين يخضعان للمقارنة، أو قد تكون الأسباب القابعة خلف عدم الاستقرار في بلدين يخضعان للمقارنة. وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل أو الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، أو الحزب أو البيروقراطية العليا، أو السلوك الانتخابي، أو اتجاه الرأي العام، أو الثقافة، أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول.

وأحد المصاعب التي تواجه صياغة المشكلات ووحدات التحليل، هي إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة في الدراسات المقارنة بين الدول. كذلك فإن القيم والثقافات والسياقات التاريخية للتطور، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بوحدات التحليل في البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة تصعب من مهمة المقارنة. فلو اخترنا القرية أو المدينة أو الحي كوحدة للتحليل، فإن مفهوم هذه الوحدات ووظائفها تختلف من بلد إلى آخر. بالإضافة إلى مدى كفاية أو عدم كفاية وحدة التحليل للمقارنة أي: مدى تمثيلها ـ كعينة للمقارنة ـ للمجتمع أو للدولة التي تزعم تمثيلها؟

---

(1) Jan- Erik Lane and Svante Ersson, comparative Politics, an Introduction and New Approach, (Polity press, 1994), p.6.

ويضاف إلى ذلك خلفيات الباحثين الثقافية ودوافعهم السياسية إذ البحث العلمي لا يخلو من الأغراض التي توجهه والمصالح التي تدفع القائمين عليه، إلى جانب تأثير اللغة والمفاهيم في الظواهر التي تصوغها.

ب ـ صياغة الفروض وتحديد المتغيرات:

فبعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بصياغة الفروض والتي هي عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، مثل: الافتراض بوجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسة. فالباحث وهو يقارن نظمًا متشابهة يقوم بتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات التي تجري عليها المقارنة؛ ليقلل ما استطاع المتغيرات موضع البحث، وهي المتغيرات التي تختلف فيها النظم حيث تعد تلك المتغيرات متغيرات تفسيرية تمكن الباحث من التوصل إلى تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأبنية. إلاَّ أن التحكم في المتغيرات ليس بالأمر الهيّن في دراسة الظواهر السياسية التي يصعب ضبطها والتحكم فيها والإلمام بكل متغيراتها. ثم إن تحديد المتغير وتعريفه قد يأخذ دلالات متعددة، فمفهوم المساواة قد تتعدد فهوم الباحثين له؛ بسبب ظلال الأيديولوجية السائدة وتوجهاتها، مثل: هل هي مساواة اقتصادية أو سياسية؟ كذلك فإن قياس بعض المتغيرات قد لا يتحقق فالكثير من المتغيرات يصعب تحويلها كميا، ومن ثم يصعب قياسها. وينضاف إلى ما سبق تأثر صياغة الفروض بالأطر النظرية التي يتبناها الباحثون وإدراكهم للظواهر، ومن ثم فإن صياغة الفروض تتأثر بإدراك الأفراد الذين يتأثرون هم بدورهم بطبيعة النظم السائدة في بلدانهم. لهذه الأسباب كلها ينصح المتخصصون الباحثين بدراسة الدول المتشابهة نسبيًا في نظمها السياسية والثقافية والاجتماعية، لتقليل أثر هذه النظم في وعي الباحثين[1].

جـ ـ تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:

المفاهيم هي تلك الألفاظ التي نُعبر بها عن الظواهر التي تتقاسمها الخصائص المشتركة، وتحديد المفهوم ينبغي أن يسبق جمع البيانات الكمية، كما أنه يقود البحث في اختيار

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٠١-١٠٣.

الوسائل الأمبريقية. و«المتغيرات الجيدة تشتق من المفاهيم الجيدة» كما يقول «جيوفاني سارتوري».

والمفاهيم ضرورية كنقاط انطلاق مرجعية لتجميع الظواهر المتباينة جغرافيًا أو لغويًا، فمفهوم «رئيس الوزراء» يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني ورئيس الوزراء الإيطالي. كما يفيد تحديد المفهوم في تجنب التزييف في المسميات، فالكثير من الدول تطلق على نفسها ديمقراطية وهي ليست كذلك. وبدون مفاهيم، فإننا نضطر إلى جمع بيانات ومعلومات عن البلدان ولكن دون أن نمتلك قاعدة مفاهيمية لربط بلد بآخر. فالعلوم تعتمد على مفاهيمها كما يقول «جورج تومبسون» وتعتبر المفاهيم أهم من النظريات التي لا يمكن أن تصاغ إلا في مفاهيم كما أن هناك علاقة بين المفهوم وغرض البحث[1].

فالمفاهيم هي الدليل الذي يسترشد به الباحث في عملية المقارنة حتى لا يتيه ويظل جهده عبارة عن تجميع وتصنيف للوقائع المتشابهة أو المختلفة بدون رابط بينها ولا سياق ينتظمها. وهكذا عد المفهوم عبر العصور بمثابة الأداة الأساسية للمعرفة التي لا غنى عنها، فبدون تجريد وبناء ذهني لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة، فالتجريد ثم التعميم تلك هي خطوات المقارنة، والمفاهيم هي المعالم التي تنير طريق المقارنة. لقد طور علماء السياسة المقارنة مفاهيم عديدة، مثل: مفاهيم المشاركة، والشرعية، والسلطة، والاغتراب، صنع القرار، البنية، تجميع المصالح، التعبير عن المصالح، النسق.... الخ. والذي يهم في المفاهيم ليس حقيقتها ولكن أهميتها ومنفعتها النظرية كما يقول «هولت» و«رتشاردسون». فالمهم هو ما إذا كانت مفاهيم مجردة مثل: «الوظائف» و«الطلبات» و«الموارد» تساعدنا على فهم الحقيقة السياسية ودراستها. نستطيع - مثلا - استخدام مفهوم «التمايز البنائي» كأداة لتصنيف أنماط النظم السياسية المختلفة وتمييزها[2].

---

(1) Richard Rose, "comparing forms of comparative Analysis", Political studies , 39, No.3 (september: 1991), pp. 446-462.
(2) Mattei Dogan and Dominique Pelassy, Sociologie Politique Comparative, problemes et perspectives, (paris: economica, 1982), pp. 27-29.

إلاّ أنه ينبغي للمقارن أن يحذر من المفاهيم وما يمكن أن تلحقه من تشوهات بالحقائق والظواهر المختلفة خاصة في المقارنة عبر الدولية، حيث يتعامل الباحث مع بيئة غير بيئته، وثقافة غير ثقافته، ولغة غير لغته. إن المفاهيم هي القوالب التي تصاغ فيها الأشياء وتتخذ دلالات أرادها لها مخترعها الذي يتأثر بقيم مجتمعه وبيئته. فمقارنة أبنية متشابهة وسلوكات متماثلة وعمليات متشابهة، تقتضي الانتباه إلى سياقات هذه الأبنية والسلوكات والعمليات؛ حيث اختلاف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجري عليها المقارنة، كذلك فإن معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر، فمفهوم حزب، أو قائد أو سلطة أو نظام تختلف دلالاتها من بلد إلى آخر. ومن ثم فإن التعريف الإجرائي للمفهوم وتحويله إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس في الواقع، تزداد تعقداً بسبب تأثير دلالة المفهوم من ثقافة إلى أخرى في تحديد ماهية المؤشرات محل الدراسة، فقد لا تعطي ـ مثلا ـ الانتخابات الدلالات ذاتها في بريطانيا دلالات مماثلة في بلد من بلدان العالم الثالث، حيث لا يمكن اعتبارها في هذه الأخيرة مؤشراً على الديمقراطية. لذلك وحتى نتمكن من تذليل هذه الصعوبات لابد من الاستيعاب الجيد لدلالات المفاهيم والمصطلحات في الثقافات المتباينة واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، ولابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم تجعلها أكثر استيعاباً لذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات. وهذا يقتضي تجريداً عالياً ليستوعب الدلالات المختلفة، كما يجب إدراك إشكالية العلاقة بين الجوهر والمظهر، أو بين الظاهر والحقيقة، ومن ثم بين المفهوم والتعريف الإجرائي له من خلال المؤشرات. ذلك أنّ الكثير من الظواهر المتشابهة قد لا تعبر عن حقيقة واحدة[1].

ويقودنا الكلام السابق إلى تأكيد مقولة نسبية المفاهيم، في الوقت الذي تعد المفاهيم هي حجر الأساس في البحث العلمي، وهذا يسري على المنهج المقارن. وتزداد مقدرة الباحث على المقارنة والتحليل ـ في الغالب ـ كلما امتلك قدرات يتصور بها مجموعة الوسائل الفرضية الإجرائية الصارمة التي تتضمن القدرة على التوجيه نحو الفاعلية التطبيقية وإذا

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٦.

كانت الدراسة المقارنة بحاجة إلى مفاهيم، فإن المقارنة بدورها قد ولدت مفاهيم جديدة، كمفهوم «التخلف» أو «ضعف النمو»، فمفهوم «التخلف» هو نتاج المقارنة كما عبر عنه «ريمون آرون». وإذا كانت المفاهيم الجيدة بمثابة المفاتيح التي نفتح بها أبواب المقارنة، فإنه ينبغي الحذر من الإمبريالية «المفهومية» كما يقول «دوغان» و«بيلاسي»، والتي قد تكون خلفها، الثقافة، أو الطبقة، أو الإمبريالية، كذلك ينبغي الحذر من التحيز المذهبي في صياغة المفاهيم[1]. لقد ابتكر علماء السياسة المقارنة العديد من المفاهيم، فقد استخدم «مكريدس»: صنع القرار، والقوة الأيديولوجية، والمؤسسات السياسية، واقترح «بلوندل» مفهوم الأبنية والسلوك والقانون، واستخدم «ألموند» و«باول» التعبير عن المصالح و«جمع المصالح» و«الأبنية والوظائف»[2].... إلخ.

د ـ جمع البيانات:

تعد البيانات ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تمّت صياغتها، فهي الوسيلة التي نستوضح بها خصائص الوحدة التي نسعى إلى مقارنتها، ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة. وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الوسيلة أو يستدعي مجموعة وسائل لاستيضاح الإبهام وإزالة الغموض وسبر أغوار الأشياء. قال الله تعالى ـ وهو يقدم الأدلة والبراهين للمؤمنين حتى تظهر لهم سبل المجرمين فيتجنبوها ـ ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾[3]. فمعرفة الأشياء تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها[4].

ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث أن

---

(1) Dogan and Pelassy, op.cit., pp. 30-33.

(٢) عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ص ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٥.

(٤) عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مالطا: منشورات Elga ١٩٩٥)، ص ١٥٢.

يكون ملمًا بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه. إذ تعد معرفة لغة شعب وثقافته وعاداته وتاريخه ورموزه المختلفة ومعاييره ضرورية، لصياغة المداخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسته. وأن تكون المداخل المنهجية مناسبة للظواهر المدروسة في كل مجتمع له خصائصه. إن المعرفة الجيدة بالآخر تورث الثقة بين الباحث والمبحوثين، وهكذا تثمر نتائج مشرقة تفتقر إليها التصميمات المنمطة الجاهزة التي صيغت في بلدان أخرى وجاءت محملة بحيثيات البيئة التي صممت فيها. فهي قد أعدت لظواهر مشحونة بقيم غير قيم المجتمعات المغايرة، ولربما صيغت لظواهر لا توجد إطلاقًا في البيئات الأخرى، أو تحمل دلالات مغايرة.

هـ ـ الشرح والتفسير:

يقصد بالتفسير، تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها. وسبب لجوء الباحث إلى عملية التفيسر هو نقص المعلومات الكافية عن المجتمعات كلها. فالباحث إذ يستخدم التفسير يكون قد توصل إلى إطار للتفسير صاغه من رصده لمجموعة أنماط بنائية، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريًا ـ على الأقل ـ في تلك الأنماط، ثم يعمل على تعميمها. إلاَّ أن عملية التفسير في الظواهر الاجتماعية والسياسية تجابهها صعوبات شَتَّى. فتشابه الظواهر لا يعني تشابه حقائقها، خاصة وأنَّ الظواهر السياسية تختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، زيادة على ذلك، تأثر الباحث في عملية تفسيره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى، بمجموعة قيم وملابسات محيطة الأصلي، وهذا ما يؤدي إلى ابتسار الظواهر الأخرى وتشويهها من خلال أسلوبه الإسقاطي والاختزالي. إنَّ الكثير من الباحثين الغربيين أو الذين اقتفوا آثارهم في المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات الأخرى والذين استخدموا الأطر التحليلية الغربية، جانبهم الصواب، وجاءت توقعاتهم مخيبة؛ وكان ذلك بسبب اقتلاع الظواهر التي يدرسونها من سياقاتها وحشرها في قوالب جاهزة غير مواتية لها بالتمام. ومن ثم ينبغي لأي باحث قبل أن يقدم على عملية التفسير أن يعمق معارفه بكل أبعاد الظاهرة (أي محيط الظاهرة الثقافي، والاقتصادي،

والاجتماعي، والسياسي والتكنولوجي، الذي تتفاعل معه الظاهرة ويعطيها أنماطًا ودلالات متميزة عن غيرها من الظواهر المشابهة لها ظاهريًا في سياقات أخرى تباين سياقها ومحيطها). فالظواهر المتشابهة ليست بالضرورة وليدة أسباب أو عوامل واحدة.

فقد لاحظ «فيربا» أن التصويت في الانتخابات يختلف في دلالاته من دولة إلى أخرى، على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته وأهميته واحدة أيضًا. غير أن «فيربا» لاحظ في الهند - مثلا - أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالاهتمام السياسي على العكس مما هو سارٍ في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن يقوم بالتصويت شخص مهتمٌ سياسيًا. ومن ثم خلص إلى نتيجة مفادها: أنه لا يمكن الاعتداد بالتصويت كوحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول. كما توصل كل من «مريت» و«روكان» إلى أنَّ هناك فارقًا كبيرا بين الحقيقة والظاهر، بحيث يصعب الاستدلال على الحقيقة من خلال المظاهر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تشابه الظواهر مع اختلاف الحقائق المعبرة عنها، فقد تتوحد أشكال مظاهر الحقائق دون أن تكون واحدة[1].

وإلى جانب تعمق معرفة الباحث بالمجتمعات التي يتولى تفسير ظواهرها، ينبغي له أن يبدع مداخل منهجية يصوغها من خصائص تلك المجتمعات لتمتلك القدرة الاستيعابية لعناصر الظاهرة والتكافؤ المنهاجي القادر على تفكيك الظواهر وتركيبها في آن واحد، ومن ثم القدرة على تفسيرها وكشف العوامل القابعة خلف أنماط تشكلها وسلوكاتها.

٤- أهداف المقارنة:

تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعيننا على تقويم ثقافتنا الخاصة، فهي رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعارف والمعلومات عن الأمم والشعوب الأخرى. كما تمدنا المقارنة بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعنا فيها في بلدان أخرى. وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى[2].

كما تساعدنا المقارنة على تصنيف الأنظمة السياسية، وترتيبها، وإظهار آليات عملها.

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٠٨ - ١١٠.

(2) Contori and Ziegler, op. cit., p.1.

والمقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر دلالات بجعلها قابلة للفهم. وهي السبيل الحسن الذي نستطيع أن نقيس به ما هو عامًا وما هو فرديًا لإيضاح السياقات الاجتماعية، والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالميول والمتغيرات ذات الدلالات الدولية[1] والمقارنة تساعد على تقويم الأشياء، وأية معرفة تحتاج إلى معيار والمقارنة تبني على ذلك. ذلك أننا نقارن لنقوم ذواتنا ونعرف غيرنا، كما تفيد المقارنة في كشف التحيزات وخاصة فكرة التمركز حول الذات وإلغاء الآخر أو ازدرائه.

كذلك يستهدف المنهج المقارن البحث عن القواعد والانتظامات أي: السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة، أي: البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة[2].

وهكذا أصبحنا نرى تزايد الجهود العلمية في مجال الدراسات المقارنة، من أجل زيادة القدرة على فهم الظواهر وتفسيرها. إن عالم السياسة يبحث عن أسباب عدم الاستقرار في أي سياق، حيث يقوم ـ تدريجيًا ـ بعزل المتغيرات التي لا تنتج الآثار ذاتها في أماكن أخرى. كذلك إذا أردنا دراسة الامتناع عن الانتخاب، فإننا نلجأ إلى المقارنة بين الذكور والإناث، وبين أهل المدينة والريفيين، وبين الشباب والشيوخ. ونحن إذ نقوم بالمقارنة، فإننا نستهدف الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية والتصرفات (أسباب الظواهر الاجتماعية)[3]. ويستخدم المقارنة المنهج التاريخي كاقتراب لتحديد الأسباب التي أعطت كل دولة وحدتها وتميزها أو اختلافها وتباينها عن غيرها من الدول الأخرى.

٥ـ مجالات المقارنة وشروطها:

لقد تمت الإشارة سلفًا إلى أن الظواهر القابلة للمقارنة هي تلك التي تتضمن قدرًا من التشابه وقدرًا من الاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المتشابهة بالتمام ولا الظواهر المختلفة بالتمام. والمقارنة قد تنصب على دراسة ظاهرة واحدة في مرحلتين أو أكثر لمعرفة أثر العوامل

---

(1) Dogan and Pelassy, op. cit., (avant - propos).
(2) Ibid., pp. 6-7.
(3) Ibid., pp. 11- 25.

في تشكل الظواهر. كما يمكن أن تنصب المقارنة على مجموعة ظواهر متشابهة، ولكنها تختلف من حيث وجودها (مقارنة ظاهرتين متشابهتين في بلدين مختلفين مثلا). لقد وقع الخلاف بين المفكرين بشأن القابلية للمقارنة، فهناك من رأى المقارنة يجب أن تنصب على وحدات من النوع نفسه، وهناك من وضع معايير للمقارنة بناء على رؤية محددة. وهناك من اشترط أن تكون المقارنة مفيدة. وهناك من اعتبر المقارنة مقبولة، إذا كانت تحقق أهداف المقارنة ومقاصدها والمعايير التي تحكمها. فالمنهج المقارن يستهدف من بين ما يستهدف الوصول إلى تعميمات نظرية صالحة للتطبيق على نطاق واسع، ومن ثم فلابد من أن تكون الحالات موضع المقارنة متصفة بالصلاحية والفاعلية والدقة ولا تكون متباعدة في الزمان أو المكان أو السياق حتى لا تترك فرصة للتشويه وعدم الضبط[1].

وعلى الباحث الذي يستخدم المنهج المقارن أن يدقق في استخدام المفاهيم وأن يكون ملمًا بالسياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية للظواهر محل المقارنة، وأن يجمع البيانات الكافية عنها. ولابد من صياغة فروضه صياغة علمية صارمة تتميز بالوضوح والقابلية للاختبار. وأن يحذر من المقارنة السطحية التي قد تنصب على الظواهر الشكلية وتغض الطرف عن الحقائق، إذ يمكن أن نقوم بمقارنة لعملية صنع القرار في أنظمة عدة، حيث إنَّ كل الأنظمة تصنع القرارات، ولكن من يتخذ هذه القرارات؟ هل البرلمان كما في عهد الجمهورية في فرنسا، أوقيادة أركان الأحزاب كما في إيطاليا، أو النواة العسكرية كما في الأرجنتين، أو البيروقراطية السامية كما في النمسا في عهد الهابسبرج.. أو الدكتاتور أحيانًا، أو جماعات قوية جدًا، أو الشارع كما في الحالات الثورية. وتحديد هذه الهيئات والتنظيمات عبر تباين الأوضاع، هي مهمة للمقارن في الأساس. وأن لا تكتفي المقارنة بتحديد الموضع الذي تعد فيه القرارات السياسية (تمييز كل الأنظمة اسميًا فقط)، ولكن ينبغي أن تنظم وترتب خصوصية بعض المشاكل[2].

لقد عاب «جورج لافو» على «موريس ديفيرجي» نظريته عن الأحزاب السياسية أن ما

---

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٧٧.

(2) Dogan and Pelassy, op. cit., pp. 40-41.

ينقص دراسة «ديفيرجي» ليس تحليل أسس الأحزاب ومبادئها وتكوينها الاجتماعي، وإنما دراسة أنماط المجتمعات التي تتحرك داخلها الأحزاب والظروف الاقتصادية والتاريخية التي تفاعلت فيها وتكونت خلالها[1]. إن المقارنة العلمية الدقيقة لا تكتفي بإيجاد تشابه سهل بين رئيس الوزراء في بريطانيا والمستشار في ألمانيا، إذ التعادل الوظيفي ليس تعادلاً سطحيًا، ولكنه يتضمن إطاراً مفهوميًا؛ فلابد من تحليل معمق للعمليات السياسية - مثلا - من يعبر عن المصالح في بولونيا أو في إيطاليا؟ في أي القنوات تعبر المعلومات أو القرارات؟ فالتعادل الوظيفي لا يسمح بالمقارنة إلاّ من أجل تحسين فهم االطريقة التي عبرها يشتغل النظام السياسي عمومًا أو في قطاعات مختلفة[2].

لقد طرحت استراتيجيات عديدة لتجاوز معضلة القابلية للمقارنة، حيث - بناء عليها وخلالها - تحدد الوحدات القابلة للمقارنة، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق هدف المقارنة في الوصول إلى تعميمات أو قوانين عامة بعد استقراء حالات عديدة. ومن هذه الاستراتيجيات ما طرحه «ألموند» وأطلق عليه «الاقتراب الإقليمي» Regional approach والذي يقوم على إجراء المقارنة بين وحدات في منطقة واحدة، أو ما عرف بعد ذلك بـ «دراسة المناطق». كما قدم «تون» و«برزورسكي» استراتيجيتين أو نموذجين للمقارنة هما:

أ - نموذج النظم الأكثر تشابها: يتم التركيز فيه على النظم الأكثر تشابهًا لتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات موضع المقارنة، فيقلل بذلك إلى حد كبير المتغيرات محل البحث، وهي الوحدات التي تختلف فيها النظم، ويعدها - هذا النموذج - متغيرات تفسيرية تمكن من تفسير الاختلاف في الأبنية وأنماط السلوك. ويعد هذا النموذج هو الأكثر استخدامًا في البحث المقارن في العلوم السياسية المعاصرة، حيث اشتراك النظم في كثير من المتغيرات يقلل من المتغيرات الخاضعة للبحث مما يعطي الباحث قدرة على الضبط والتحكم.

ب - نموذج النظم الأكثر اختلافًا وتعارضًا: يعتمد اختيار وحدات ومواقف تمثل أقصى درجة التعارض، وعلى الخصوص في السلوك الملاحظ على مستوى أدنى من مستوى

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٧٧ - ٧٨.

(2) Dogan and Pelassy, OP. Cit., pp. 41-42.

النظم الكلية، أي: تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والجماعات والفاعلين أو المجتمعات المحلية أو الطبقات. كما قدم «دوغان» و«بيلاسي» استراتيجية المقارنة الثنائية، أي مقارنة دولتين فقط، يتم اختيارهما بدقة وفقًا للموضوع وملاءمته[1].

وحتى تتلافى سطحية المقارنة، فقد اقترح «دوغان» و«بيلاسي» ما سمياه «بالتعادل الوظيفي»، والذي يعني: أن تقوم مؤسسة بوظيفة يمكن أن تقوم بها مجموعة من المؤسسات، أو أن مؤسسة تقوم بمجموعات وظائف. فالتعادل الوظيفي يبرز لنا كيف أنَّ وظيفة ما يمكن أن تقوم بها مؤسسة في بلد ما وتقوم بالوظيفة ذاتها مؤسسة مشابهة أو ليست مشابهة (مثلا اعتبار وظيفة الانتخابات الأولية في الولايات المتحدة تؤدي وظيفة مشابهة للدور الأول للانتخابات في فرنسا).

فالوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدى في بلدان متباينة بواسطة هيئات مختلفة، وعلى العكس، فإن مؤسسات متشابهة أو متطابقة يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة وظائف متباينة، إذ يمكن أن تؤدي قبيلة - في الإطار السياسي - وظيفة التجنيد التي يؤديها في أماكن أخرى حزب سياسي منظم[2].

***

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٨٠.

(2) Dogan and Pelassy, op. Cit., pp. 39-45.

openkandl.com

المبحث الثالث:

منهج دراسة الحالة: Case Study

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها. ويندرج منهج دراسة الحالة ضمن ذلك الإطار. فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات مثلما ما هو الشأن بالنسبة إلى أسلوب تحليل المضمون، أو الملاحظة، أو المقابلة، أو الاستبيان. لأنه «يشير أساسًا إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة، ولا يهتم بكيفية جمع البيانات، ويستخدم بيانات جمعت بوسائل مختلفة: كالملاحظة، والاستبيان وتحليل المضمون أو وسائل أخرى»[1].

تعريف منهج دراسة الحالة:

«هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردًا أو مؤسسة أو نظامًا اجتماعيًا أو مجتمعًا محليًا أو مجتمعًا عامًا. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها»[2]. فمنهج دراسة الحالة يقتضيه التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردًا أو منظمة إدارية أو نظامًا سياسيًا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة. ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية[3].

---

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥٠. وانظر:

-Joe R. Feagin, A Case for Case Study, (U S A: North Carolina press, 1991), P. 36.

هذا المنهج يتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي:

١- ينبغي أن يسعى الباحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

٢- ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

٣- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط أي نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه، أو وظيفية، أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها البعض وتسمى هذه القاعدة، قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

٤- إبراز الأحداث الأكثر تأثيراً في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

٥- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره(١).

استخدامات هذا المنهج:

يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ويستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها، ويمكن إجمال تلك الاستخدامات في:

١-إذا أراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي.

٢ -متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.

٣ -إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف

---

(١) محمد عارف، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، «مصر: دون ناشر، ١٩٩٠» ص: ٥٢، ٥٣.

وتحليل تلك العمليات[١].

٤ ـ لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين، وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاته، واهتماماته، ودوافعه[٢].

خطوات منهج دراسة الحالة:

تبدأ الخطوة الأولى بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فرداً أو جماعة أو منظمة سياسية «حزباً، برلماناً، مجلس رئاسة». ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشأن تلك المشكلة لتفسيرها. ثم بعد ذلك تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة «الملاحظة، الاستبيان، تحليل المضون، .. الخ» ويلي ذلك التبويب والتصنيف ثم التحليل والتفسير.

فعلى سبيل المثال: يمكن افتراض أن اتجاهات الفرد وأنماط سلوكه قد تطورت عبر محاولته التعامل مع الأحداث والخبرات الهامة في حياته والتي كانت بمثابة نقط تحول في تاريخه، كما يفترض أن الأحدث قد أدت إلى تغيير حياته وصاغتها صياغة جديدة، وأن تلك التغيرات في سلوكه قد يكون لها أبعد الأثر في مستقبله. فالباحث الذي يتبع منهج دراسة الحالة «الفرد هنا» ينبغي له أن ينظر إلى الفرد «الحالة» وموقفه وسلوكه باعتباره كُلاً من العوامل أو مركباً من العناصر التي تؤثر فيه على مر الزمن، ومن ثم ينبغي معرفة المحطات الأكثر تأثيراً في حياة الفرد مثل التربية الأسرية أو الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي عاش فيه أو الصدمات التي تعرض لها. وهذا يقتضي جمع المعلومات من خلال مقابلة الفرد أو عبر كتابة سيرته الذاتية أو من أفواه أصدقائه.. الخ. وبعد جمع هذه البيانات يتولي الباحث تفسيرها بالتأليف بين التفاصيل المتعددة التي جمعها لكي يستطيع تفسير الظروف الراهنة في ضوء تسلسل الأحداث الماضية. وفي كل هذا ينبغي للباحث أن يتسلح بإطار مفاهيمي يساعده على التحليل.

---

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٠.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٤٢.

هذا الإطار النظري هو بمثابة المنظار الذي ينظر منه الباحث إلى الوحدة محل الدراسة. كما ينبغي للباحث أن يبحث عن الارتباطات بين الأحداث والعوامل أي يوضح الارتباط بين العوامل والتأثير ومداه وأن يقدم الأدلة والشواهد على مسعاه، والتي قد تتمثل في بعض نقط التحول الحاسمة أو بعض الأحداث الهامة(١).

كما يمكن أن تكون الحالة دولة يراد جمع المعلومات الدقيقة بشأنها. سواء تعلق الأمر بتاريخها التطوري وأهم المحطات فيه. قصد الاستفادة من تجربتها التنموية الناجحة، ذلك أننا صرنا نلحظ مثل هذا في الكتابات العربية المعاصرة التي شغفت بالتجربة التنموية اليابانية أو الكورية أو الماليزية. وهي تبحث عن أهمّ المحطات التي شكلت نقاط الدفع أو المنطلقات الحاسمة التي وضعت هذه الدول على سكة التنمية الفاعلة. والقصد من دراسة هذه التجارب هو الافادة منها كنماذج تنموية يمكن محاكاتها لدى من يرى ذلك.

مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة:

١ ـ يفيد هذا المنهاج في الحصول على المعرفة المعمقة بشأن الوحدة محل الدراسة.

٢ ـ يفيد في معرفة عينات أكبر حجماً. كما يفيد في الكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة معينة من الزمن وتساعد دراسة الحالة على معرفة ديناميات التغير. كما تفيد الباحث في معرفة الكثير عن الموضوعات المجهولة لديه.

٣ ـ تمكن الباحث من اختيار المواقف، والنظم والأشخاص بالتتبع الدقيق للحالات المدروسة.

٤ ـ يؤخذ على هذا المنهج عدم قدرته على تعميم النتائج التي توصل إليها إلا إذا تكررت الدراسة على حالات مختلفة وأمكن أن تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع البحث.

٥ ـ كما يؤخذ على هذا المنهج كلفته الجهد الكثير وكذلك المال والوقت(٢).

---

(١) محمد الجوهري، والخريجي، مرجع سابق، ص (١٣١ ـ ١٣٥).

(٢) عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص: ١٤٦، والجوهري والخريجي، مرجع سابق، ص: ١٣٦. وفاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥١.

المبحث الرابع:

المنهج الإحصائي

لم يشذ علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى التي تستخدم الرياضيات في دراساتها المختلفة. فلغة الأرقام اقتحمت مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن، على الرغم من أن هناك من انتقد لغة الأرقام أو إدخال الرياضيات إلى حقل الدراسات السياسية. إلا أن الواقع وقف إلى جانب أنصار استخدام الرياضيات. وهكذا وجدنا علماء السياسة يستخدمون الدوال الرياضية، والاحتمالات، والإحصاء في أبحاثهم المتعددة. وقد أوجد الإحصاء مواقع عديدة له في علم الاجتماع، وعلم النفس، وكذلك في علم السياسة، وإن بصورة أقل فما المقصود بالمنهج الإحصائي؟ وما هي خطواته؟ وما هي فوائده وحدوده؟

تعريف المنهج الإحصائي:

يعرف الإحصاء باعتباره أعداداً أو أرقاماً يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقات بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، يستطيع أن يلمح إلينا ـ وبدقة ـ عن كيفية عرض بياناتنا، إننا نتساءل عن ما هي أنواع الأعمال أو الأوضاع في المجتمع الدولي الأكثر احتمالاً أو الأكثر ملاءمة لإثارة الصراعات المسلحة؟

فنلجأ إلى استخدام المنهج الإحصائي الذي عَبْرَه نجمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة مثل هذه الظاهرة.

وإذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوي الدخل، ومستوى المشاركة السياسية نتوجه إلى المنهج الإحصائي الذي بمقدوره أن يجيب عن هذين السؤالين وعن غيرهما[1].

وعلماء السياسة ـ اليوم ـ يستخدمون هذا المنهج في العديد من الموضوعات التي يمكن أن تخضع للقياس وأن تكمم.

---

(1)Jarol Manheim, Op. cit., P. 271.

ويمكن تعريف المنهج الإحصائي بأنه «هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلاّ أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، والوزن، والعمر، والثمن وغيرها، أو بدلالة وحدات أخري كالرتب، والذكاء والظواهر الأخري التي قد تبدو عصية على القياس. والإحصاء - في العادة - عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقمياً. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات، ومراجعتها، وتصويبها، وتبويبها، ثم تحليلها، وتفسيرها»(١). فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية،؛لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ولايكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج. ذلك أنَّ المنهج الإحصائي يقوم على: «جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها بوسائل متعددة مثل، الارتباط، وتحليل التباين. .إلخ»(٢).

والملاحظ مما سبق أن هناك تشابهاً بين المناهج الثلاثة: المقارن، ودراسة الحالة، والإحصائي، إلاّ أن منهج دراسة الحالة يختص بالتعمق في دراسة ظاهرة فريدة مع البيانات الواسعة عنها؛ أمَّا المنهج الإحصائي فيتم فيه جمع البيانات على نطاق واسع وتصنيفها وتبويبها واستخراج العموميات منها، ويقف المنهج المقارن وسطاً بينهما. وبينما تعد الوحدة هي محور الدراسة في منهج دراسة الحالة، فإن المنهج الإحصائي يقوم على المجموعات دون المفردات وتنعدم فيه قيمة المفردات ويزيد عددها بشكل كبير. إلاّ أن هذه المناهج تتكامل، فقد يستخدم المنهج المقارن مع منهج دراسة الحالة وأخري مع المنهج الإحصائي(٣).

---

(١) محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، «الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣» ص ٧ بتصرف بسيط.

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٢.

(٣) المكان نفسه.

خطوات المنهج الإحصائي:

يلتزم من أراد استخدام هذا المنهج اتباع الخطوات التالية:

١ ـ تحديد المشكلة محل البحث تحديداً جيداً، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.

٢ ـ صياغة الفروض، والتي تقرِّر وجود الارتباطات بين الظواهر أو تنفيها، كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي والمثال على ذلك، أن المستوى الأعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين «فرض» وبصيغة أخري أنَّ ذوي الدخول العالية يميلون إلي التصويت لصالح الجمهوريين.

٣ ـ القيام بالتعاريف الإجرائية، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

٤ ـ جمع البيانات الإحصائية: وتجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضع الدراسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية أو عن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحلات التجارية لإنجاز البيانات المطلوبة والتي تصاغ عادة في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث، كما يمكن جمع البيانات من خلال المراسلات أو المقابلات. وجمع البيانات قد يأخذ صيغة الحصر الشامل لجميع الظواهر محل الدراسة أو الاكتفاء بأخذ عينة تمثيلية لهم خاصة إذا كان العدد كبيراً، فإن العينة تغدو ضرورة لا مفر منها. وتتطلب الدراسة الإحصائية دقة البيانات وملاءمتها للظاهرة محل البحث. وتدقيق البيانات التي جمعناها وحدنا لا يكفي، بل لا بد من تدقيق المعلومات التي استقيناها من غيرنا.

٥ ـ تبويب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضع المعلومات والبيانات في جداول مناسبة، والتبويب قد يتم، حسب التبويب الزمني «يصنف الناس حسب أعمارهم»، أو التبويب الجغرافي «الشمال، الجنوب» أو التبويب الكمي «الدخل الشهري» أو التبويب الوصفي «مثقفين، أميين» وبعد عملية التبويب هاته يتم تفريغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الإحصائية[١].

---

(١) كلاس، مرجع سابق، ص ص: ١٥، ١٦.

ثم نقوم بتمثيل تلك البيانات المجدولة في رسوم بيانية، ذلك أن التمثيل البياني يسهل علينا معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة. غير أن التعمق في معرفة الظاهرة ومعرفة المزيد من العلومات عن اتجاهها وعن الأسباب التي تكمن وراء هذا الاتجاه تقتضي الانتقال إلى التحليل والتفسير.

٦ ـ التحليل: تعتمد عملية تحليل البيانات الإحصائية على عملية التبويب السابقة، فحتى يتمكن الباحث من تحليل ما تجمع لديه من بيانات واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، فلا بد له قبل ذلك من وضعها في فئات أو مجموعات هادفة لها معنى ودلالة. ويتم التحليل عادة على طرق عدة وكيفيات منها:

تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، أو إيجاد القيمة المتوسطة لها، أو إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن البعض الآخر، أو عن قيمة معينة خاصة بها مثل متوسطها الحسابي، وكذلك مقارنة بعضها بالبعض الآخر وإيجاد ترابطها وما شابه ذلك.

٧ ـ التفسير: يقوم الباحث بتفسير تلك البيانات المجمعة والمبوبة والمحللة، ويعني التفسير، استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام وإبراز الارتباطات وأنماطها أو نفيها. إلاّ أنه على الباحث أن لا يكتفي بالأرقام المجردة، ولكن ينبغي أن يقرأ تلك الأرقام في سياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والتارخية. كما أنه على الباحث أن لا يكتفي بتلك النتائج ولكن يعمل على تعميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع التحفظ(١).

ويمكن أن نمثل لما سبق بالمثال التالي:

إذا افترضنا أن لمستوى الدخل أثراً في السلوك السياسي للشخص، فإننا نقول: إن المستوى الأعلى للدخل يعظم التوجه نحو التصويت لصالح الجمهوريين، ونعتبر هذا بمثابة الفرض أو الخطوة الأولى. وفي الخطوة الثانية نقسم البيانات إلى قيم متمايزة للمتغير المستقل. ففي مثالنا نصنف مستوى الدخل كما يلي: عالٍ، ومتوسط، ومنخفض. بعد ذلك

---

(١) عبد الرحمن عدس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥) ص ص: ٤١ ـ ٤٤.

يمكن أن نعرف ـ إجرائياً ـ الدخل العالي، والمتوسط، والمنخفض على سبيل المثال إلى «٢٥٠٠ دولار» وما بين «١٠٠٠ ـ ٢٥٠٠» وإلى أقل من «١٠٠٠ دولار» على التوالي. وإذا كان لدينا في عينتنا «٨٧٥ شخصاً» يمكن أن نجد «١٧٥» منهم يملكون دخلاً عالياً، و«٥٦٩» منهم يملكون دخلاً متوسطاً، «١٣١» يملكون دخلاً منخفضاً. يمكن أن نبحث توزيع قيم المتغير التابع في كل أصناف المتغير المستقل، فنبدأ بفحص الانتماء الحزبي لـ (١٧٥) شخصاً الذين لهم دخل عال، وكذلك نفعل مع (٥٦٩) شخصاً الذين لهم دخل متوسط، وفي النهاية لـ (١٣١) شخصاً الذين لهم دخل منخفض. فإذا كنا نعتقد بأن الاختلاف في مستويات الدخل يرتبط مع الانتماء الحزبي، فينبغي أن نتوقع بأن توزع قيم المتغير التابع يختلف في كل صنف من أصناف المتغير المستقل.

بعد ذلك يمكن أن نحول التوزع الحالي إلى نسب لجعلها أسهل في مقارنة التوزع في الأصناف الثلاثة، ولتحويل البيانات إلى نسب، ينبغي تقسيم الرقم الحالي للحالات في كل مجموعة بواسطة جمع أعداد الحالات في ذلك الصنف من المتغير المستقل وضربه في ١٠٠.

فالخطوة الأولى والتي تعني التوزع الحالي في صنف من المتغير المستقل.

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
١٣١ جمهورياً	٢٢٨ جمهورياً	٢٦ جمهورياً
٣٥ ديمقراطياً	٣١٢ ديمقراطيا	٩٦ ديمقراطياً
٩ مستقلين أو غيرهم	٢٩ مستقلين أو غيرهم	٦ مستقلين أو غيرهم
١٧٥	٥٦٩	١٣١

الخطوة الثانية نحول كل هذه القيم إلى نسب. نقسم عدد الجمهورين من ذوي الدخل العالي بواسطة جمع رقم المستجوبين من ذوي الدخل العالي:

($\frac{١٣١}{١٧٥}$ X ١٠٠ = ٧٥٪) حيث يمكن أن نحصل على النسب التالية:

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
٧٥٪ جمهوريون	٤٠٪ جمهوريون	٢٠٪ جمهوريون
٢٠٪ ديمقراطيون	٥٥٪ ديمقراطيون	٧٥٪ ديمقراطيون
٥٪ مستقلون وغيرهم	٥٪ مستقلون وغيرهم	٥٪ مستقلون وغيرهم
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

وأما الخطوة الثالثة فهي: جعل هذ المجموعات الثلاث معاً في جدول، بحيث يكون المتغير التابع في الصف، والمتغير المستقل في العمود.

مستوى الدخل

الانتماء الحزبي	عال	متوسط	منخفض
جمهوري	٧٥٪	٤٠٪	٢٠٪
ديمقراطي	٢٠٪	٥٥٪	٧٥٪
مستقل وغيره	٥٪	٥٪	٥٪
المجموع النسبي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
حجم العينة	(١٧٥)	(٥٦٩)	(١٣١)

ومن خلال هذه البيانات الإحصائية نكون قد اختبرنا فرضنا الذي مؤداه: أن الانتماء الحزبي يرتبط بمستويات الدخل، أو بصيغة أخري، فإن لمستوى الدخل أثراً في الانتماءات الحزبية(١).

إلاَّ أنَّ هناك ملاحظة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار وهي أن المنهج الإحصائي يقتضي معرفة الرياضيات وقوانين الإحصاء والاحتمالات المختلفة التي يستطيع بها الباحث ان يحلل بياناته ويختصرها في نتيجة رقمية ذات دلالة علمية.

وتلعب المقاييس الإحصائية أدواراً كبيرة في الدراسات التي تستخدم المنهج الإحصائى، ومن هذه المقاييس: مقياس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومعاملات الارتباط وغيرها(٢).

فوائد المنهج الإحصائى وحدوده:

يفيد هذا المنهج الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كمياً، كالسلوك التصويتي، والانتماء الحزبي، وأثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، ودراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والخارجي وتفاعلهما، كأثر العنف السياسي الداخلي ودرجة انخراط الدولة موضع العنف في الأعمال العدوانية الخارجية. كذلك يفيد في دراسة الارتباطات المختلفة، كالعلاقة بين ظواهر معينة أو خصائص ظواهر معينة وسلوكات مقابلة.

كذلك فإن اللغة التي يستخدمها هذا المنهج وهي لغة الأرقام قد تكون أوضح معنى وأدق وصفاً من التعبير اللفظي عن الظواهر. وبلغة الأرقام تلك تنخفض كميات ضخمة من الوقائع إلى صيغ طيِّعة ومفهومة. كما يفيد في صناعة القرارات وترشيدها، وفي إقامة

---

(1) Kweit,op. cit., PP. 250-251.

(٢) لمعرفة المزيد عن هذه المقاييس وغيرها يمكن الرجوع إلى: كلاس، مرجع سابق، وعدس، مرجع سابق. وكتب الإحصاء المختلفة.

استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة[١]، بل يفيد أكثر من ذلك في اختبار الفروض ومدى صدقها وعدمه وذلك من خلال البيانات الإحصائية.

وعلى الرغم من تلك المزايا، فإن لغة الأرقام كثيراً ما تكون مضللة ومزيفة للحقائق، وقد يكون ذلك بقصد كأن يعمد بعض الساسة إلى تقديم أرقام مبالغ فيها تخص مستوى النمو، سعياً وراء تكتيل الأنصار حوله. أو يحدث العكس فقد يُقَزِّم البعض أرقام قيم التنمية في بلدان خصومهم، لتشويه صورهم والحط من قدرهم. كما أن لغة الأرقام لا تكفي دائما للتعبير عن الظواهر الكيفية.

لذلك ينصح المتخصصون بعدم الاكتفاء بالأرقام، وإنما ينبغي تحديد الوقائع موضوع الدراسة تحديداً منهجياً دقيقاً حتى يمكن دراستها كميا. كما أنه لا يكفي وجود مجموعة من الوحدات أو الحالات المتغيرة حتى يمكن عدها نوعاً من الإحصاء، بل لا بد من وجود نوع من التماسك والثبات يضفي على هذه المجموعات صفة الانتظام والتجانس. كذلك ينبغي عدم الاكتفاء بالأرقام، ولكن يجب تفسيرالنتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام تلك الأرقام وذلك قصد دَفْع التزييف أو كشفه[٢]. فالبيانات الإحصائية الأولية لا تكفي لتوضيح الظواهر المدروسة، ما لم يتم تحليلها بالطرق الإحصائية المختلفة، واستخلاص العلاقات بين الظواهر، أو القانون الذي تخضع له الظاهرة في تغيرها[٣]. كما ينبغي للباحث أن يدرس الظاهرة في سياقاتها الثقافية والجغرافية والاجتماعية والسياسية وأن تكون عَيِّنته تمثيلية للمجتمع المدروس.

***

---

(١) ميخائيل أسعد، مرجع سابق، ص ص: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) فاروق يوسف، مرجع، ص ص: ٥٢، ٥٣.

(٣) كلاس، مرجع سابق، ص: ٧.

المبحث الثالث:

المنهج المسحي (المسح الاجتماعي)

إذا أردنا معرفة آراء الناس إزاء إحدى القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، فإننا نلجأ إلى مساءلتهم أو استجوابهم بشأن آرائهم في تلك القضية. كأن نتوجه إلى الجزائريين أو إلى عينات منهم بالسؤال التالي: هل توافق على تقوية الاتحاد المغاربي؟ والهدف من وراء ذلك هو قياس الرأي العام الجزائري بشأن وحدة المغرب العربي. إن العملية التي تستهدف معرفة آراء الناس ومواقفهم وسلوكاتهم وتوجهاتهم إزاء قضية معينة، ويتبع في ذلك طرقاً علمية منظمة، تسمى البحث المسحي.

تعريف المسح:

يعرف «هويتني» (Whithmney) المسح «بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي، أو جماعة، أو بيئة معينة. وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة. كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها، وتفسيرها، وتعميمها، وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية»(١).

كما عرفه «مورس» (Morse) «المسح منهج لتحليل ودراسة أي موقف، أو مشكلة اجتماعية، أو جمهور ما، وذلك باتباع طريقة علمية منظمة، لتحقيق أغراض معينة»(٢).

أما كامبل و«كانونا» فيعرفان المسح:

«هو محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة منه، وذلك عن طريق استخدام المقابلات أو أية أداة أخرى من أدوات البحث»(٣).

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، (ليبيا: منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩) ص: ١١٧.

(٣) المكان نفسه.

ويعرفه «كويت»: «يتضمن البحث المسحي إجابات الناس عن قضايا خاصة، وردود أفعالهم وتفاعلهم مع بيئتهم»[1]. والذي يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة، أن منهج المسح أو البحث المسحي أو المسح الاجتماعي - وهي مترادفات لمعنى واحد - يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أو معرفتهم ببعض القضايا، فإذا أردنا معرفة مستوى الثقافة السياسية لمنطقة معينة، فإننا نلجأ إلى استجواب أهل تلك المنطقة أو عينات تمثيلية لهم بشأن بعض العبارات أو المصطلحات السياسية، أو معرفتهم بأسماء بعض قيادات المؤسسات الرسمية «رئيس البرلمان أو رؤساء بعض الأحزاب».

كذلك يستخدم البحث المسحي في معرفة آراء الناس، وتفضيلاتهم وأحكامهم ومعتقداتهم عن أحداث وموضوعات مثل هل توافق على تأسيس أحزاب إسلامية؟ ومن الذي تريد أن يفوز في الانتخابات المحلية المقبلة؟ كما يمكن استخدام المسح لمعرفة تصرفات الناس إزاء أحداث معينة. ويستخدم علماء السياسة هذا المنهج لكونه يفيدهم في تحديد معرفة الناس بقضايا، أي؛ ما الذي يعرفه الناس؟ وكذلك ما الذي يعتقدونه بشأن إحدى السياسات؟ فأدوات المسح، كالملاحظة وتحليل المضمون وغيرهما يسمحان للباحث بالنظر إلى السلوك الخاص، بل أكثر من ذلك، فإن المسح يطرح الأسئلة عن ذلك السلوك، كما أنه يفيد في توجيه الأسئلة من مثل لماذا يعتقد الناس مثل هذا الاعتقاد؟ أو يتصرفون مثل هذا التصرف؟ أو لمعرفة تفضيلاتهم من مثل ماذا تفضل؟ أو أيها أكثر أهمية بالنسبة إليك؟ كما يستخدم البحث المسحي لاختبار بعض الفروض كأن نفترض «بأن الليبراليين» «ديمقراطيون»، عند ذلك ينبغي أن نطرح سؤالين نوجههما إلى العينة وهما: «هل أنت ليبرالي» و«هل أنت ديمقراطي»، وحيث إن كلمة ليبرالي غامضة أو غير محددة في غالب الأحيان، لذلك ينبغي أن تعرف إجرائيا: مثل الليبراليون هم الذين يوافقون على التغير الاجتماعي، بعد ذلك يكون السؤال «هل تقبل التغير الاجتماعي وتوافق عليه» ويمكن أن توضع مؤشرات ومقاييس أكثر تعقيداً لقياس درجة الاتجاهات الليبرالية[2]. وبعد أن تصمم الاستمارات أو تختار الأساليب وتجمع بها البيانات تحلل ثم تفسر لتثبت الفروض أو تكذبها. وإن صدقت، فيعمل الباحث على تعميمها على الظواهر المشابهة.

---

(1) kweit, op. cit, p. 198.
(2) Ibid., p. 205.

كما يفيد المسح في معرفة أهداف الجماعات، وقياسها كيفياً وكمياً، وترتيبها حسب أولويتها، واستقصاء رغبات الأفراد والجماعات، والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم. كما يفيد في قياس الرأى العام إزاء القضايا المختلفة، وقياس الاتجاهات في المراحل المختلفة لتقويم الجهود المبذولة أو للمقارنة بين طرق مختلفة أو حسب مستويات مرغوبة، أو لتغيير الاتجاهات مثل: «قياس ميول الرأي العام إزاء برنامج تلفزيوني، وذلك لإبقائه، أو تعديله أو حذفه»(١).

وتعتبر مهارة الباحث، ووسيلة جمع المعلومات، ونوع الجمهور موضوع الدراسة من أهم المرتكزات اللازمة لنجاح الدراسة المسحية(٢)، حيث ذكاء الباحث في اختيار عبارات الأسئلة، والأداة البحثية وملاءمتها، وتعاون المبحوثين.

ويتميز البحث المسحي عن التاريخي، حيث إن هذا الأخير يهتم بالماضي. كما يتميز المسح عن التجريب من حيث الهدف في كل منهما، فمسح الظاهرة يقرر وضعها، ولا يوضح أسبابها. كما يختلف المسح عن دراسة الحالة، حيث إن دراسة الحالة أكثر عمقاً وتوسعاً في دراسة الظاهرة الواحدة، كما يعتقد أن المسح يزود الباحث بمعلومات تفيده في التعليل والتفسير واتخاذ القرار المناسب، ويكشف عن العلاقات بين المتغيرات، كما أن المسح يجري على الطبيعة وليس في معامل مختبرية(٣). كما يركز المسح على وحدة محددة في الحاضر زماناً ومكاناً يتولى وصفها وتحليلها وتفسيرها، فهو ليس مجرد حصر وجرد لما هو قائم - فعلاً - أو مجرد وصف للأوضاع الحالية للوحدة محل الدراسة، ولكنه يتجاوز ذلك إلى عملية التحليل والتفسير والمقارنة للوضع الحاضر ببعض المستويات، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي توجه العمل وتعمل على الإصلاح لاحقاً(٤).

غير أنه يؤخذ على هذا المنهج، كثرة تكاليفه المادية، وتطلبه للمزيد من المال والجهد والوقت، كذلك فإن أهمية الدراسة التي يقدمها تتوقف على صدق المعلومات التي يقدما

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٢) محجوب عطية الفائدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤) ص: ٨٣.

(٣) المكان نفسه.

(٤) الشيباني، مرجع سابق، ص: ١٢١.

المبحوثون، فإذا عمل هؤلاء على تقديم معلومات مزيفة، واستهدفوا تشويه الحقائق، فإن الدراسة يلحقها ضرر التزييف، وتفقد قيمتها العلمية. كذلك، فإن نجاح هذا الأسلوب من البحث يحتاج إلى وجود بيئة مناسبة تتميز بشيوع الحرية، كحرية التعبير والتفكير والتنظيم السياسي دون ملاحقات. وفشل كثير من المسوح في دول العالم المتخلف في استطلاع آراء الناس بفاعلية ورشادة، مرجعه افتقار تلك المجتمعات إلى الحرية الكافية، وضغط هاجس الخوف عليها، وانعدام تعاون المبحوثين مع الباحثين، لذلك يلجأ الكثير من الباحثين إلى استخدام طرق ملتوية في الحصول على المعلومات.

أنواع المسوح:

تنقسم المسوح بحسب الزوايا التي ينظر منها الباحث أو المصنف إلى عملية المسح. فالذي ينظر إلى مجال المسح والمدى الذي يغطيه يقسم المسح إلى: مسح عام، ومسح خاص.

١ ـ المسح العام: هو الذي يعالج الجوانب العديدة للوحدة محل الدراسة فإذا كنا بصدد قرية، أو دولة، أو إقليم تناول جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يقتصر على جانب منها فقط.

٢ ـ المسح الخاص: يتناول بالبحث والدراسة جانباً محدداً في الوحدة التي تكون محل البحث «قطاع التعليم العالي مثلاً».

كما يمكن أن يقسم المسح حسب الأهداف التي يتوخاها إلى مسح وصفي، ومسح تفسيري:

١ ـ المسح الوصفي: وهو الذي يقوم بوصف الوضع الحاضر ويصوره، ويصف الممارسات، والعمليات، والاتجاهات السائدة والظروف القائمة، سواء كان هذا الوصف بالألفاظ والعبارات أو بالرموز والتعابير الرقمية.

٢ ـ المسح التفسيري: والذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف ذلك الوضع القائم، ويعمل على تفسيره ومعرفة أبعاده وارتباطاته، والعلاقات الكامنة فيه والسعي إلى كشفها وإبرازها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، فهنا يقترب منهج المسح من المنهج التاريخي

والمنهج التجريبي فيما يتعلق بعملية التفسير ومعرفة الأسباب، أما إذا نظرنا إلى الجمهور الذي يغطيه المسح، فإن هذا الأخير يمكن أن ينقسم إلى: مسح شامل، ومسح بالعينة وهو المفضل:

١ ـ المسح الشامل: يشمل جمهور الدراسة كله أي يغطي كل مفرداته « كل القرية مثلاً وليس عينات منها ».

٢ ـ المسح بالعينة: يختار عينة من المجتمع الأصلي « أفراداً ممثلين للقرية »(١).

خطوات البحث المسحي:

يتضمن البحث المسحي الخطوات التالية:

أولا: رسم الخطة:

وتتضمن مجموع الخطوات التي ينبغي اتباعها لإنجاز الدراسة كما تتضمن تحديد الغرض من المسح، وتحديد المفاهيم المستخدمة في المسح وتعريفها إجرائياً ما أمكن ذلك، وصياغة الفروض إذا كان البحث يقتضي ذلك، وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات، وتحديد مجالات البحث الثلاثة: المجال البشري، والمكاني، والزماني. كما ينبغي تقدير الميزانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح، وإعداد دليل ميداني للعمل.

كذلك يتوجب على الباحث أن يختار العينة ويراعي التكوين الصحيح لها وذلك بتحديد المجتمع العام أو الأصلي للدراسة، والتعرف الدقيق على مفرداته من حيث حجمها ونوعها والقطاعات التي تندرج تحتها ونسب كل قطاع من المجموع الكلي، وأن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي. كما ينبغي أن تتضمن الخطة تحديد الوسيلة التي تستخدم في جمع البيانات وأن تكون واضحة في أسئلتها ومختصرة في عباراتها، ومفهومة لدي المبحثوين بمراعاتها لمستوياتهم التعليمية. وتشمل الخطة الباحثين وتدريبهم وتعريفهم بالمستوى الحضاري للمبحثوين وعاداتهم وتقاليدهم، والقيم السائدة لديهم والقيادات الموجودة في المجتمع المبحوث. إن تدريب الباحثين على كل ذلك وعلى حسن استخدام الطرق والوسائل

---

(١) المرجع نفسه، ص ص: ١٢١ ـ ١٢٦.

المحددة لجمع البيانات، يتم عبر المحاضرات والمناقشات وأساليب المحاكاة.

ثانياً: جمع البيانات:

يعد جمع البيانات بمثابة الخطوة الثانية والتي فيها تجمع البيانات من المصادر المختلفة: بدءاً بالخبرة الشخصية للباحث بالمجتمع المبحوث ومروراً بالوثائق المكتوبة المختلفة وكذلك عبر الملاحظة، والاستبيان، والمقابلة والاستبار. وجمع البيانات يحتاج إلى مهارات وخبرات تمكن الباحث من تذليل المصاعب التي تواجهه في الميدان، كعائق عدم تعاون المبحوثين أو تزييفهم للحقائق، لذلك ينبغي للباحث أن يتعرف على قادة المنطقة ويشرح لهم أهداف الدراسة ويتودد إليهم، رغبة منه في كسب ثقتهم وتعاونهم معه، وكذلك يعمل على إفهام المبحوثين أهداف البحث. وأن يسعى لبناء علاقات من الثقة بينه وبينهم. وأن يتحلى بالخلق الكريم وأن يكون حسن الاستماع إلى مبحوثيه، ويمتلك القدرة على اختيار عبارات أسئلته بتجنب الأسئلة المباشرة، ما أمكن إذا كانت محرجة. وأن يبتعد عن كل ما يُفْسد علاقاته مع مبحوثيه. كما ينبغي للباحث أن يختار وقت البحث؛ ليتمكن من الإلمام بحيثيات العملية المسحية.

ثالثاً: تحليل البيانات:

وتتضمن هذه الخطوة: مراجعة البيانات التي تم جمعها للتأكد من دقتها وثباتها وعدم تناقضها، وأنها كاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على تسهيل تبويبها. بعد ذلك يتم تصنيف تلك البيانات بتقسيمها إلى مجموعات متجانسة لتتم جدولتها.

وبعد ذلك ترمز البيانات في كل صحيفة، أي يتم تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات رقمية. واختيار الرموز ينبغي أن يتلاءم مع نمط الجدولة هل سيجري باليد أو بواسطة الآلات. ثم تأتي مرحلة مراجعة الترميز والإشراف على عملية التصنيف الآلي ثم تليها مرحلة جدولة البيانات الكمية وحساب النسب المئوية وتتبعها عملية التحليل الإحصائي للجداول.

رابعاً: عرض النتائج وكتابة التقرير:

بعد أن تفرغ البيانات وتحلل وتفسر، تأتي بعدها مرحلة كتابة التقرير عنها وعرض نتائجها، فعلى الباحث أن يسجل النتائج كما توصلت إليها عملية البحث حتى ولو جاءت

مخالفة للأهداف التي سطرها سلفاً، ويحسن أن يستعرض كتابة ذلك في تقرير مفصل بكل الخطوات والمصاعب التي واجهته والنتائج التي توصل إليها، ويستعين بالجداول الإحصائية والرسوم البيانية التي توفر على الدارس الجهد والوقت. كذلك ينبغي للباحث أن يستخدم القواعد الإحصائية، التي من شانها أن تعطي دلالات علمية لنتائجه. وذلك كأن يقرر ما إذا كانت الفروق التي حصل عليها بين معاملات الارتباط، أو المتوسطات الحسابية، أو النسب المئوية ... الخ ذات دلالة إحصائية أمْ لاً. وعلي الباحث أن يقرر ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها قابلة للتعميم على مواقف مشابهة أو غير قابلة له[1].

أدوات البحث التي يستخدمها المسح:

تتعدد الأدوات التي يسخدمها المسح لجمع بياناته عن أعضاء المجتمع موضوع البحث والدراسة، بقصد معرفة الآراء، أو الارتباطات بين المتغيرات، أو الاتجاهات بشأن الموضوعات المتعددة. وعموماً تتراوح تلك الأدوات ما بين الملاحظة والاستبيان والمقابلة أو الاستبار وتحليل المضمون بالإضافة إلى أدوات أخري هي أقل شهرة وأهمية هنا كالمحاكاة...الخ.

١ ـ الملاحظة (Obsehvation):

تستخدم مختلف العلوم أسلوب الملاحظة لاستقاء المعلومات اللازمة للبحث والدراسة. وتعرف الملاحظة على أنها إدراك الظواهر، والمواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة. فجوهر الملاحظة تصرفات أو سلوك الأفراد أو المواقف والأحداث. والملاحظة يمكن تقسيمها إلى ملاحظة عادية غير هادفة؛ وملاحظة علمية منهجية منظمة تستهدف كشف العلاقات، أو الانتظامات بين الظواهر وفيها. كما يمكن أن تصنف الملاحظة إلى ملاحظة بدون مشاركة، غالباً ما تسخدم في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن الظواهر أوالمواقف المحددة، دون مشاركة الباحث في نشاط المجتمع المبحوث أو الملاحظ. والصنف الآخر هو الملاحظة بالمشاركة: والتي مقتضاها مشاركة الباحث في نشاطات المجتمع الذي يتولي ملاحظته من أجل دراسته واستخلاص نتائج بشأن الموضوع

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.
الشيباني، مرجع سابق، ص ص ١٢٩ ـ ١٤١.

الذي استهدف إيضاحه[١].

٢ ـ الاستبيان (Questionnaire)

الاستبيان تقنية لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع معين، يقوم بهذه العملية أفراد، ميدانياً، أو ترسل الاستمارات عن طريق البريد أو تنشر الأسئلة في الجرائد والمجلات أو عبر الإذاعة والتلفزيون، وبعد الإجابة التي يمكن أن يدونها المبحوثون أنفسهم أو يدونها الباحث الميداني تدويناً دقيقاً، تعاد الاستمارات إلى المشرف على البحث.

ويشيع استخدام الاستبيان في دراسة الرأي العام واتجاهاته حيال بعض القضايا السياسية مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتوجب على الباحث عند اختياره لهذه الوسيلة أن يراعى محتوى الأسئلة، ويتوقف نمط الأسئلة على المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها؛ لذلك ينصح المتخصصون الباحث، وهو يضع مسودة الاستمارة، أن يجيب عن سؤالين: ما هي المعلومات المطلوبة لحل المشكلة البحثية، وما هي الأسئلة الواجبة للحصول على هذه المعلومات؟ كذلك على الباحث أن يحرص على وضوح الأسئلة، وإيجازها، كما ينبغي له أن يعرض الاستمارة على المتخصصين لتصويبها وترشيدها[٢].

٣ ـ المقابلة (Interview):

المقابلة أو ما يطلق عليه الاستبار: اتصال، مواجهة، بين طرفين؛ أحدهما؛ الباحث أو القائم بإدارة المقابلة، والطرف الآخر؛ هو المبحوث، وذلك بقصد حصول الأول على معلومات من الثاني في موضوع معين[٣].

ويعرفها «ماكوبي» (Maccoby) «المقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات

---

(١) أماني قنديل، «تصميم البحوث الميدانية» في ودودة بدران «محرر» مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ص ٨٩ ـ ٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ص ٩٩ ـ ١٠٢.

لدى المبحوث، والتي تدور حول آرائه أو معتقداته»[١].

والمقابلة قد تجري بين الباحث وفرد واحد أو مجموعة أفراد، وقد تكون أسئلتها مقننة أي محضرة سلفاً أو غير مقننة أي يترك الباحث الحرية لمن يقابلهم. ويشترط في المقابلة الناجحة، حرص الباحث على إشاعة أجواء من الثقة بينه وبين من يقابلهم، وأن يحترم موعد المقابلة المضروب سلفاً، وكذلك في المكان المتفق عليه. وأن يحترم القواعد المتفق عليها من قبل. وحديث المقابلة يمكن أن يسجل بجهاز تسجيل، أو يدون باليد.

٤ ـ تحليل المضمون (Content Analysis):

هو إحدى الأدوات التي يستخدمها البحث المسحي لجمع المعلومات عن الموضوعات المختلفة. ويستخدم بكثرة في الدراسات الإعلامية، حيث يسعى إلى مسح جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو الرأي العام. يعرف «بيزلي» تحليل المضمون «هو أحد أساليب الإفادة من المعلومة المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنتظم لقواعد التصنيف»[٢]. كما يعرفه برلسون «تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً، منتظما، وكمياً»[٣]. فتحليل المضمون يستهدف من خلال تصنيف البيانات وتبويبها، وصف محتوى المادة الإعلامية، أو الخطاب السياسي. وهو يعتمد على تكرار ورود الجمل والكلمات أو المصطلحات والمعاني والرموز المختلفة[٤].

ونكتفي بهذه الأدوات في هذا الأسلوب الموجز، لأننا سنعود ـ إن شاء الله ـ إليها بالتفصيل في فصل مستقل.

***

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٣٣١.

(٢) سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة، :عالم الكتب، ١٩٨٣) ص: ١٨.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص ص ٢٠، ٢١.

المنهج التجريبي وشبه التجريبي

لقد كان للتطور العلمي الكبير في ميدان العلوم الطبيعية أبعد الأثر في أوساط علماء الدراسات الاجتماعية، وذلك بسبب النتائج المشرقة التي تحققت في مجال العلوم الطبيعية. لذلك حاول العلماء الاجتماعيون أن يحذوا حَذْو علماء الطبيعة، ورأوا أن سر النجاح يكمن في استلهام المناهج التي اتبعوها. وهكذا وجدنا الباحثين الاجتماعيين يستعيرون المناهج الطبيعية واقتراباتها المختلفة عَلَّهم يصلون إلى ما وصلت إليه. ومن هذا الباب دخل المنهج التجريبي عالم الدراسات الاجتماعية ومنها السياسية.

وسأتعرض في هذا المبحث إلى المنهج التجريبي عامة وخطواته وحدود تطبيقه في الدراسات السياسية.

تعريف المنهج التجريبي:

«المنهج التجريبي أحد المناهج العلمية التي يستعملها الباحث لاختبار الفروض التي يستعملها، خاصة عند الرغبة في تأثير متغير واحد مستقل في متغير تابع، ومع إبعاد أو تحييد أثر المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تتدخل في العلاقة بين المتغيرين الرئيسين، ومن خصائص هذا النوع من المناهج التجريبية أنه يمكن توجيه العناية نحو عدد من المتغيرات، ويمكن اختبار صحة الفروض المدروسة، كما يمكن إعادة الدراسة عن طريق هذا الأسلوب أكثر من مرة، ويمكن عزل المتغيرات بعضها عن البعض الآخر، وذلك لدراسة أثر كل منها على الأخر»(١).

ويقول «إلمير» (Elmer) عن المنهج التجريبي أو البحث التجريبي: «إن البحث التجريبي يتضمن أكثر من مجرد البحث عن حقائق جديدة أو حقائق معترف بها في

---

(١) الفائدي، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٥.

تراكيب وتجمعات جديدة. إنه التطبيق المحدد لمبادئ البحث في مواقف مضبوطة بقصد اختبار الفروض المتعلقة بالعوامل المعنية... فالموقف يجب أن يضبط ويعرف بعمق حتى يكون من الممكن تغيير التركيز من عامل إلى آخر وقياس التغير الذي يحدث في النتائج تبعاً لذلك في كل مرة. فالبحث التجريبي ليس مجرد محاولة أن نرى كيف أن شيئًا ما يعمل عمله ويحدث أثره. كما أنه ليس مجرد أن نرى ماذا ستكون الاستجابة لاقتراح أو افتراض معين، بل هو فهم لردود الفعل الناتجة والتنوع والتغير في ردود الفعل هذه عندما يتغير عامل في الظروف المحيطة... وسوف لن تكون هناك أية تجربة بالمعنى الصحيح، إذا لم تكن هناك ضوابط كافية وفهم كاف ومحدد لكل الظروف المحيطة بالموقف التجريبي، وبذلك يمكن إحداث تغيير عامل من العوامل في الموقف التجريبي وتحديد التغير الذي يطرأ تبعاً لذلك في النتائج. فمجرد جمع البيانات والحقائق، حتى ولو لوُحظت بدقة، وعددت وصنفت وحللت - لا يكون تجربة. تكون هناك تجربة فحسب عندما نختبر نتائج تجمعات أو مجموعات من العوامل المضبوطة أو المعروفة بدقة، والظواهر التي يمكن أن نغير فيها عاملاً من العوامل ثم نستعمل النتائج الناشئة عن ذلك التغير لتأييد أو رفض فرض معين»(١).

فقوام البحث التجريبي هو دراسة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ويتم ذلك عن طريق إحداث تغيرات مستهدفة في المتغيرات المستقلة للكشف عن أثر ذلك التغير فيما يحدث في المتغيرات التابعة، وتستهدف هذه العملية معرفة أسباب الظواهر والعوامل المؤثرة فيها. وكثيرا ما تنطلق الدراسة التجريبة من اختيارها جماعتين: إحداهما؛ تجريبية تتعلق بإحداث تغييرات على المتغير المستقل قصد رصد آثاره في المتغير التابع، وثانيتهما؛ المجموعة الضابطة، حيث فيها يثبت المتغير المستقل لمعرفة ما يحدث في المتغير التابع(٢).

---

(١) الشيباني، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢ ، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١)، ص ٧٨.

فالجماعة التجريبية هي التي يتعرض أفرادها للمتغير المستقل، والجماعة الضابطة هي الجماعة التي يناظر أفرادها أفراد الجماعة التجريبية غير أنهم لا يتعرضون للمتغير المستقل. فلو أردنا أن نمثل لذلك، فإنا نقول: إن الجماعة التجريبية هي تلك المجموعة من الناخبين الذين تعرضوا للحملة الانتخابية، وأما الجماعة الضابطة فهي تلك المجموعة المناظرة من الناخبين الذين لم يتعرضوا للحملة الانتخابية. والباحث السياسي إذ يقوم بهذا العمل، فإنما يستهدف قياس أثر الاتصال السياسي «الحملة الانتخابية» في السلوك الانتخابي للذين يتعرضون لعملية الاتصال وأثر كل ذلك في المشاركة السياسية.

كما يمكن رصد أثر نمط تربوي معين في سلوك مجموعة من الناس، وذلك كأن يقوم الباحث بدراسة أثر الحلقة التربوية المسجدية لمجموعة من الشباب يلتزمونها، مقارنة بمجموعة مناظرة لا تخضع لتلك الحلقة. وخصائص الدراسات التجريبية، أن القائم بالتجربة في إمكانه تعديل الظاهرة، بحيث تصبح صالحة للدراسة، وأنه يستطيع تكرار التجربة ويقلبها في ظروف مختلفة، وهو يرصد بذلك ما يطرأ عليها من آثار، ويقوم بالمقارنة ما بين تلك التجارب ويقيس الفروق والآثار.

فالتجربة هي تحقيق علمي، خلاله، يضبط الباحث متغيراً مستقلاً أو أكثر ويلاحظ التغير المصاحب لذلك في المتغير أو المتغيرات التابعة. كما أن الباحث يمتلك المقدرة على اختيار مبحوثيه وتوزيعهم على المجموعات التجريبية بشكل عشوائي، وهذه ما تسمى بالتجربة الحقيقية.

أما إذا افتقر الباحث إلى القدرة على توزيع المبحوثين على مجموعات تجريبية أو افتقر إلى الضبط والتحكم سمي البحث بحثاً شبه تجريبي(١).

فالبحث التجريبي يقتضي شرطين هما:

١ ـ وجود مجموعة تجريبية، يمكن أن يدخل عليها الباحث المتغير المستقل.

---

(١) بسيوني إبراهيم حمادة، «تصميم البحوث التجريبية وشبه التجريبية» في ودودة بدران «محرر»، مرجع سابق ص ص ٩٤ وما بعدها.

٢ ـ قدرة الباحث على توزيع الوحدات على المجموعتين بطريقة عشوائية.

قواعد أساسية في المنهج التجريبي:

ابتكر «جون استيوارت ميل» مجموعة من القواعد يسترشد بها في اختبار الفروض وكشف الارتباطات والقوانين التي تحكم تلك الارتباطات.

هذه القواعد أو الطرق هي:

١ ـ طريقة الاتفاق (Method of Agreement)

ومؤدى هذه الطريقة هو أنه إذا توفرت حالات عدة، واتصفت ببروز ظاهرة معينة، وارتبط ذلك بوجود عنصر واحد في كل تلك الحالات على الرغم من تغير بقية العناصر، فالمستنتج هو أن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة. ويمكن التمثيل لهذه القاعدة رمزياً كما يلي:

	العوامل			النتيجة
الحالة الأولى:	أ	ب	ج	ص
الحالة الثانية:	د	هـ	ج	ص

فالملاحظ من الرسم أن (ج) هو العنصر الثابت في إحداث النتيجة (ص) على الرغم من تغير كل العناصر الأخرى في الحالتين لذلك يعتبر (ج) هو السبب في إحداث النتيجة (ص).

٢ ـ طريقة الاختلاف (Method of Difference)

تقرن هذه الطريقة النتيجة بالسبب وجوداً وعدماً، فإذا وجد السبب وجدت

النتيجة، وإذا اختفى السبب اختفت النتيجة. ويمثل لها كما يلي:

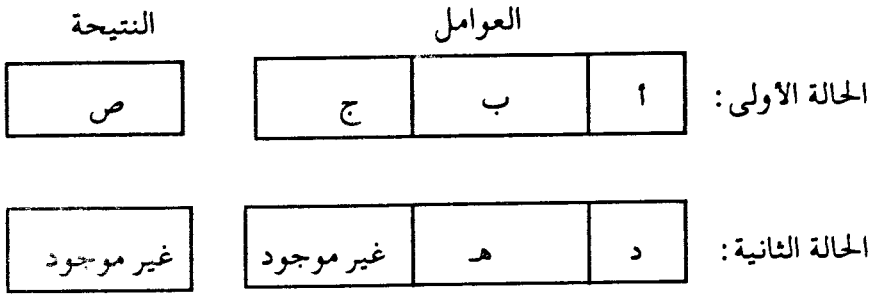

فالمستخلص هو أن (ج) هو السبب في حدوث (ص). وتجمع هذه الطريقة بين طريقة الاتفاق وعكسها.

٣ ـ طريقة التلازم في التغير

(Method of concomitant Variation)

ومقتضى هذه الطريق أنه إذا وجدت سلسلتان من الظواهر تتضمن مقدمات ونتائج، وكان التغير في المقدمات في كلتا السلسلتين ينتج تغيراً في النتائج في كلتا السلسلتين كذلك، وبنسبة معينة فلا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين المقدمات والنتائج ويمكن التعبير عنها رمزيا هكذا:

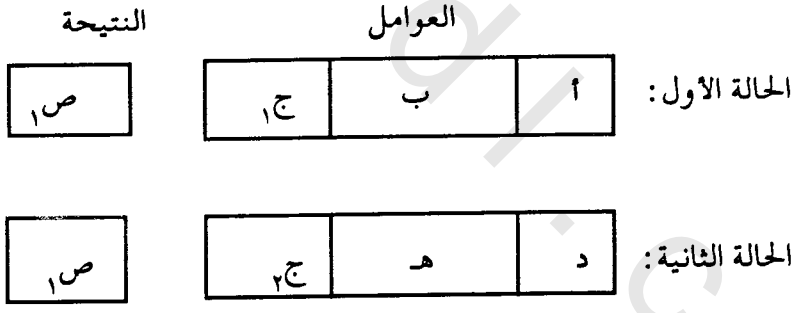

والملاحظ من التصميم أن هناك علاقة ترابطية بين (ج) و(ص)، فالتغير في (ج) أحدث تغيراً في (ص)[١].

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٩٤.

أنواع التصميم التجريبي:

تصنف التصميمات التجريبية تصنيفاً زمنياً بالنظر إلى الوقت الذي يقاس فيه أثر المتغير المستقل، إلى صنفين أساسيين: التجارب البعدية، والتجارب القبلية البعدية . ويقترن هذا التصنيف بآخر يتعلق بعدد الجماعات الضابطة والتي تقسم بدورها إلى: طريقة المجموعة الواحدة، وطريقة المجموعتين المتكافئتين أو المتناظرتين أو العشوائيتين، وطريقة المجموعات المتعددة أو طريقة تدوير المجموعات.

١ ـ التجارب البعدية فقط:

يتم قياس المتغير التابع أو الظاهرة محل الدراسة خلال أو بعد تعريض المجموعة التجريبية لتأثير المتغير التجريبي «المتغير المستقل». ويمكن تطبيق هذا النوع على مجموعة واحدة أو أكثر.

٢ ـ التجارب القبلية ـ البعدية:

حيث يتم في هذه الطريقة قياس الظاهرة محل الدراسة قبل أن يدخل عليها المتغير التجريبي «المتغير المستقل» ثم يقيسها بعد أن يدخل عليها المتغير المستقل. ومن خلال الفروق الملاحظة بين القياسين يدرك الباحث أثر المتغير المستقل. وهذه الطريقة يمكن أن تطبق في حالة الجماعة الواحدة ومع الجماعتين أو أكثربوجود الجماعة الضابطة أو بدونها(١).

خطوات المنهج التجريبي:

تتضح خطوات البحث العلمي في تطبيقها على المنهج التجريبي أكثر من غيره من المناهج الأخري، ولعل خطوات هذه الأخيرة نسجت على منوال المنهج التجريبي الذي يعد عند الوضعيين هو المنهج العلمي الوحيد الذي تتوفر فيه المقاييس التي اصطلحوا عليها.

إلاّ أن الرؤية الوضعية لاقت انتقادات لاذعة وواجهتها مصاعب لا حصر لها في العلوم الاجتماعية خاصة، مما اضطرها إلى التراجع والتخفيف من غلوائها.

---

(١) الشيباني، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ ـ ١٨٨.

ويمكن إجمال خطوات المنهج التجريبي في: ضرورة تحديد المشكلة محل الدراسة والتجريب، ليسهل على الباحث أن يختار الخطوات الأخرى ولا يتشتت جهده ويضيع وقته. ثم بعد ذلك تصاغ تلك المشكلة في فروض واضحة ودقيقة قابلة للتحقق والاختبار، بحيث يكون مؤدى الفرض، أن هناك علاقة سببية منتظمة بين حادثة معينة ومتغير محدد. وبعد ذلك تأتي مرحلة اختيار تصميم تجريبي مناسب واختيار العينة التي ستجرى عليها التجربة، وتصنيف أفراد العينة بدقة تحت المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة والتأكد من تساوي المجموعتين وتعادلهما وتشابههما من جميع الوجوه إلا وجها واحداً، وهو المتعلق بالعامل التجريبي الذي يوجد في المجموعة التجريبية ولا يوجد في المجموعة الأخرى. ويجب أن تتوفر الأجهزة اللازمة للتجريب والقياس. ثم بعد ذلك جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها، وتفسيرها وكتابة التقرير والإشارة إلى إمكانية التعميم إذا وجد ما يثبته(١).

التصميمات البحثية شبه التجريبية وقبل التجريبية

Quasi Experimental

تتميز تصميمات البحوث شبه التجريبية بعدم توافر شرط العشوائية في توزيع الوحدات على المجموعتين: التجريبية والضابطة، وعدم إمكانية ضبط تاثير المتغيرات الأخرى عدا المتغيرالمستقل. أما البحوث قبل التجريبية، فإنها تتصف زيادة على ذلك بعدم وجود مجموعة ضابطة، أي أنها تجرى على مجموعة تجريبية فقط(٢).

وتعتمد معظم الدراسات في العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية التصميمات شبه التجريبية. ومرجع ذلك هو افتقار الباحثين في هذه الدراسات إلى القدرة على التحكم في المتغيرات محل الدراسة، بسبب تعقد الظواهر السياسية وتداخل العديد من العوامل التي يصعب ضبطها، وعدم معرفة درجات تأثيرها وصعوبة خضوعها للقياس والتكميم الدقيقين.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٢) محمد السيد سليم، «تصميمات البحوث غير التجريبية» في ودودة بدران «محرر» مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٠.

وهذا عكس التصميمات التجريبية التي تتمتع بالمقدرة في التحكم وعزل المتغيرات. غير أن علماء الدراسات السياسية يلجؤون إلى محاكاة الدراسات التجريبية ويعملون لجمع المزيد من البيانات والمعلومات وتحليلها وذلك قصد التوصل إلى أسس معقولة تساعد على الاستنتاجات «السببية». والدراسات الاجتماعية والسياسية لا يستطاع فيها إعمال مبدإ العشوائية في اختيار المبحوثين «توزيع الوحدات» أو توزيع الوحدات على المجموعات، ولذلك يلجأ علماء السياسة إلى المقارنة بين المجموعتين، وإن ظهر عدم التكافؤ بين المجموعتين. كما يمكن أن تجري المقارنة الداخلية علي المجموعة الواحدة على مرحلتين دون إخضاعها للمتغير التجريبي «المتغير المستقل». ويقوم الدارس في البحث شبه التجريبي بملاحظة ما يحدث؟ ولمن يحدث؟ ومتى يحدث؟ غير أنه في كل الأحوال لايستطيع أن يتحكم فيما يحدث، أو من يقع عليهم الأثر أو وقت الحدوث. لذلك يحاول الباحث أن يتغلب على هذه المعضلات بجمع المزيد من البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة وعبر أزمان عديدة لتحل في النهاية تلك البيانات المستفيضة محل التجربة(١).

ومهما يكن، فإن المنهج التجريبي يظل استعماله محدوداً في الدراسات السياسية. وهو بذلك يفسح المجال للبحوث غير التجريبية سواء التي تسعى إلى اكتشاف علاقات بين متغيرات ولكنها ليست بالضرورة سببية من مثل البحوث القطاعية..الخ. أو التي لا تسعى إلى اكتشاف علاقات أصلاً، ولكنها تسعى إلى رصد ظاهرة أوتوقعها أو تقييمها بهدف التعرف على ملامحها ومثاله الدراسات الوصفية وغيرها(٢).

***

---

(١) يسيوني حمادة، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ١٢٠-١٣٥.